

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة



تخصّص: محاسبة وجباية معمقة

الموضوع:

مذكرة مقدّمة ضمن متطلّبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم التسيير

تحت عنوان :

العدالة الضريبية وفق التشريع الجزائري

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د عمر جعفري

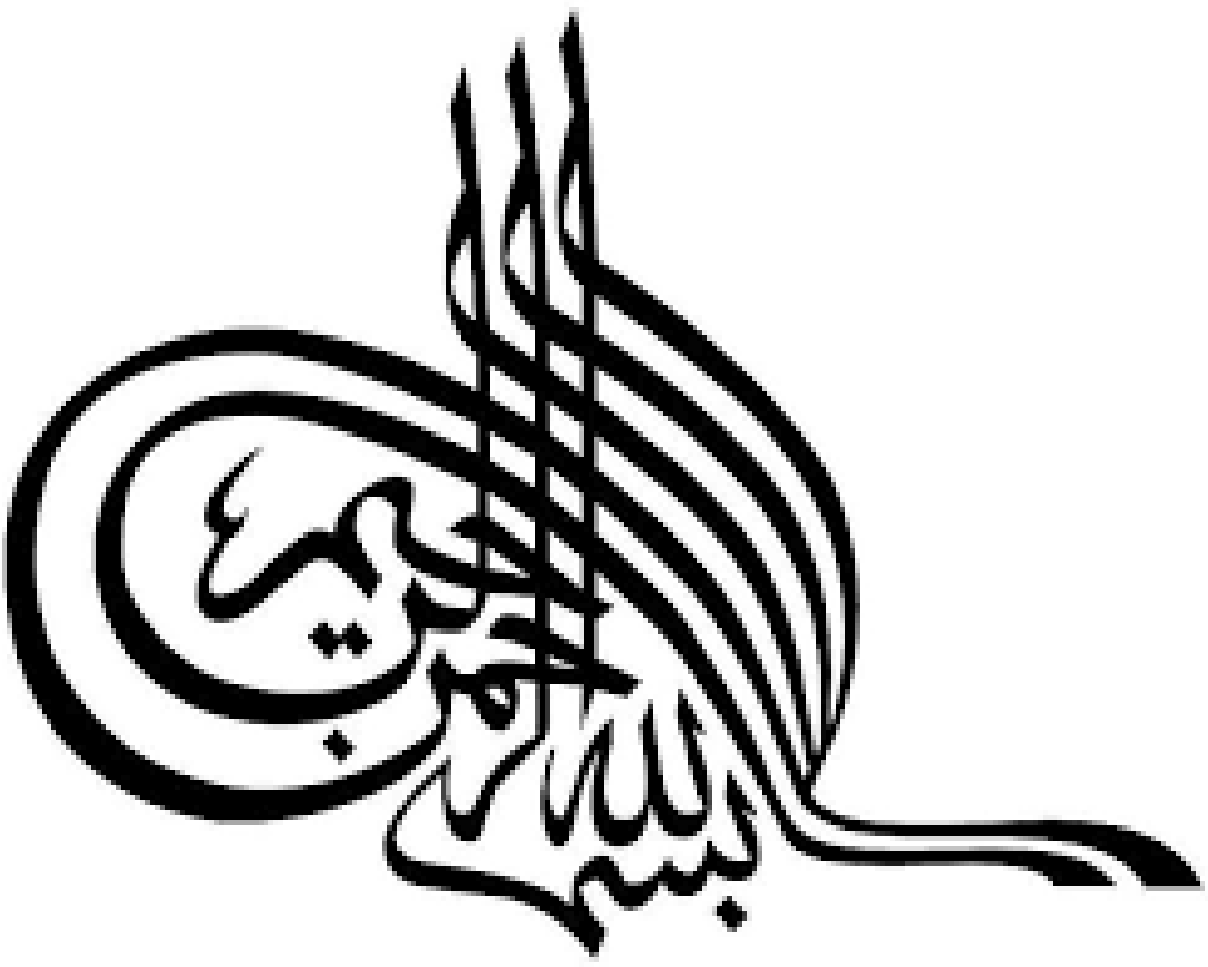
من إعداد الطالب:

✓ علي شلابي

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسة	المركز الجامعي بلحاج بوشعيب-عين تموشنت	د. ياقوت قديد
مشرفا و مقررا	المركز الجامعي بلحاج بوشعيب-عين تموشنت	د. عمر جعفري
ممتحنة	المركز الجامعي بلحاج بوشعيب-عين تموشنت	د. نادية عبد الرحيم

السنة الجامعية 2019-2020



إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى:

أمي وأبي الغاليين وشقيقي التوأم

وجميع زملاء الدراسة الذين كانوا بمثابة الأسرة الثانية لي

كذلك للأستاذين المحترمين عمر جعفري والأستاذة حياة عبد الباقي

ولا أنسى بقية لأساتذة المحترمين في المركز الجامعي الذين كانوا

كالأبوين لي.

شكر وتقدير:

ثبت عن رسول الله ﷺ بسند صحيح قوله: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

فأولاً أبدأ بحمد الله تبارك وتعالى حمدا يليق بجلاله وعظيم سلطانه، وأصلي وأسلم على النبي الأُمِّي محمد بن عبد الله وعلى آله الطيبين الأطهار وعلى صحبه وأسلم تسليماً كثيراً.

ثم لا أنسى والديَّ الكريمين اللذان ربباني وأحسننا إلى منذ ولادتي واللذان لا يمكنني أن أردَّ إليهما معروفهما ما حيت سوى أن أدعو لهما لقوله تعالى: "وقل ربِّي ارحمهما كما ربياني صغيراً"

ومن باب الإحسان والعرفان لا أنسى أن أشكر الأستاذ المشرف الذي ساعدني في إعداد وإتمام هذه المذكرة المتواضعة الأستاذ الدكتور "عمر جعفري" ولا أنسى أيضاً الأستاذ الدكتور "إسماعيل بوغازي" الذي لم يخليني بنصائحه المفيدة.

كما أشكر كلَّ من ساعدني في إعداد هذه المذكرة من قريب أو بعيد سواء كانوا أساتذة جامعيين أو زملاء الجامعة أو غيرهم.

علي شلاي

الفهرس

الصفحة	العناوين
	البسمة
	الإهداء
	الشكر والتقدير
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
	قائمة المختصرات
	الفصل الأول: الإطار النظري الإطار النظري للضريبة والعدالة الضريبية
	الملخص
أ	مقدمة
2	المبحث الأول: مدخل إلى الضريبة والعدالة الضريبية
2	المطلب الأول: عموميات حول الضريبة
2	الفرع الأول: تعريف الضريبة وخصائصها
5	الفرع الثاني: مبادئ الضريبة وأهدافها
8	الفرع الثالث: أنواع الضرائب والرسوم في الجزائر
11	المطلب الثاني: العدالة الضريبية

11	الفرع الأول: تعريف العدالة الضريبية وخصائصها
13	الفرع الثاني: مناهج العدالة ومحدداتها
16	الفرع الثالث: مبادئ وصفات العدالة الضريبية
18	المطلب الثالث: الوعاء الضريبي ركيزة العدالة الضريبية والآثار الناجمة عن اعدامها
18	الفرع الأول: تعريف الوعاء الضريبي
18	الفرع الثاني: آثار انعدام العدالة الضريبية
19	المبحث الثاني: دراسات سابقة حول العدالة الضريبية
19	تمهيد
19	المطلب الأول: الدراسات التطبيقية السابقة حول العدالة الضريبية
19	الفرع الأول: دراسات جزائرية
21	الفرع الثاني: دراسات أجنبية
32	المطلب الثاني: الأسلوب المتبع في منهجية البحث
32	الفرع الأول: المنهجية المتبعة في الدراسات السابقة
33	الفرع الثاني: هدف الدراسات السابقة
33	المطلب الثالث: التعليق على الدراسات السابقة
35	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول العدالة الضريبية في الجزائر	
مقدمة	
37	المبحث الأول: هندسة الاستبيان

37	تمهيد
37	المطلب الأول: عينة الدراسة وتحكيم الاستبيان
37	الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة
37	الفرع الثاني: تحكيم الاستبيان
38	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
38	الفرع الأول: أدوات التحليل الإحصائي
38	الفرع الثاني: أدوات جمع البيانات
39	المطلب الثالث: أساليب تحليل البيانات
39	الفرع الأول: أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة
39	الفرع الثاني: قياس صدق الإستبيان و ثبات الدراسة
41	المبحث الثاني: دراسة و تحليل الإستبيان
41	المطلب الأول: دراسة و تحليل المعلومات الشخصية
58	المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة
58	الفرع الأول: أسلوب اختبار فرضيات ستودنت
58	الفرع الثاني: اختبار فرضيات ستودنت
62	خلاصة الفصل
63	خاتمة عامة
66	قائمة المراجع
72	الملاحق

قائمة

الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الصفحة	الجدول
43	الجدول رقم (01) درجات مقياس ليكرت الخماسي
44	الجدول رقم (02) دراسة حالة العينة
45	الجدول رقم (03) المعلومات الشخصية للعينة المدروسة
46	الجدول رقم (04) الفئة العمرية للعينة المدروسة
47	الجدول رقم (05) المؤهل العلمي للعينة المدروسة
48	الجدول رقم (06) مدة النشاط للعينة المدروسة
49	الجدول رقم (07) نوع النشاط للعينة المدروسة
50	الجدول رقم (08) المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للمحور الثاني
53	الجدول رقم (09) المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للمحور الثالث

قائمة الأشكال:

الصفحة	الشكل
43	الشكل رقم (01) الفئة العمرية للعينه المدروسة
45	شكل رقم (02) المؤهل العلمي للعينه المدروسة
47	الشكل رقم (03) مدة ممارسة النشاط للعينه المدروسة
48	الشكل رقم (04) نوع النشاط للعينه المدروسة

قائمة

المختصرات والملاحق

قائمة المختصرات:

الرمز	الدلالة
TVA	الرّسم على القيمة المضافة
TIC	الرّسم الدّاخل على الاستهلاك
IFU	الضّريبة الجزافيّة الوحيدة
TAP	الضّريبة على النّشاط المهني
IRG	الضريبة على الدّخل الإجمالي
IBS	الضّريبة على أرباح الشّركات

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تحقق العدالة الضريبية في الجزائر من وجهة نظر المكلفين حيث قمنا بتقسيمه إلى فصلين إذ تطرقنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري حول مفهوم الضرائب وكل ما يرتبط بها إضافة إلى أنواع الضرائب المطبقة في الجزائر، أما الفصل الثاني فقد قمنا بتخصيصه لدراسة ميدانية حول مدى رضا المكلفين عن النظام الضريبي الجزائري ودرجة استفادتهم من المرافق والخدمات العمومية التي تقدمها لهم الدولة.

وقد لاحظنا من خلال دراستنا أنّ المكلفين بالضريبة لا يرون أنّ النظام الضريبي عادل كفاية سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين كما أنّهم لا يلمسون أثر الضريبة على حياتهم اليومية.

الكلمات المفتاحية: العدالة الضريبية، المكلف بالضريبة، أنواع الضرائب ، النظام الضريبي، النظام الضريبي الجزائري.

Résumé:

Cette étude vise à savoir dans quelle mesure la justice fiscale est réalisée en Algérie du point de vue des contribuables, car nous l'avons divisée en deux chapitres. Dans le premier chapitre, nous avons traité de l'aspect théorique du concept d'impôts et de tout ce qui y est associé en plus des types d'impôts appliqués en Algérie, tandis que le deuxième chapitre nous l'avons consacré à une étude une enquête de terrain sur le degré de satisfaction des contribuables à l'égard du système fiscal Algérien et la mesure dans laquelle ils bénéficient des équipements et services publics fournis par l'état. Nous avons observé à travers notre étude que les contribuables ne voient pas que le régime fiscal est assez juste, qu'ils soient des personnes physiques ou morales, et ils ne perçoivent pas l'impact de la taxe sur leur vie quotidienne.

Mots clés: fiscalité, justice fiscale, contribuable, types d'impôts, système fiscal, système fiscal Algérien.

مقدّمة

لطالما اعتبرت الضريبة أهم مورد ماليّ لحزينة الدولة منذ قديم الأزل، حيث كانت ولا زالت تستخدم لتحقيق مجموعة من الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لذلك فليس من الغريب أنّ مفهوم الضريبة عرف عدّة تطوّرات خلال فترات متباعدة من التاريخ، فلطالما شكّلت الضريبة مادّة دسمة للدراسات والبحوث الجامعية والأكاديمية في شتى بقاع العالم.

ولقد تعدّدت طرق الإخضاع الضريبي عبر التاريخ، فقد أخذت الضريبة قديما شكلا عينيا أي أنّها كانت تؤدّى على شكل أعمال سخرة أو يتمّ سدادهما من خلال المحاصيل الزراعيّة، ثمّ أخذت طابعا ماديا أكثر فأكثر وأصبح النظام الضريبي يتكوّن من مجموعة مختلفة ومتنوّعة من الضرائب في ما اصطلح عليه بالوعاء الضريبي.

ويتشكّل النظام الضريبي الجزائريّ الحاليّ من مجموعة متنوّعة من الضرائب مثل الضريبة على الدّخل الإجماليّ IRG والضريبة على أرباح الشركات IBS والرّسم على النشاط المهنيّ TAP والرّسم على القيمة المضافة TVA والرّسم الداخليّ على الاستهلاك TIC والضريبة الجزائيّة الوحيدة IFU إضافة إلى الضريبة على الثروة التي تمّ إقرارها مؤخرًا.

وحتى يكون النظام الضريبي فعّالا لا بدّ له من أن يشتمل على عدّة ركائز يقوم عليها، ولعلّ أبرزها مبدأ العدالة الضريبية والذي يقوم على أساس توزيع العبء الضريبي بين المكلفين على أساس عادل، غير أنّ الوصول إلى هذا المبدأ السّامي ليس بالأمر السّهل كما قد يظنّ البعض، وذلك راجع إلى أنّ مفهوم العدالة مفهوم نسبيّ قابل للتغيّر من زمن لآخر بل ومن شخص لآخر، لذلك تسعى الحكومات والدول جاهدة للوصول إلى تحقيق العدالة الضريبية، كون هذه الأخيرة لها آثار حميدة على المجتمع ككلّ ويظهر ذلك جليّا من خلال التوزيع العادل للدّخل والثروة وتحقيق الرّفاهيّة الاجتماعيّة ومنح حياة كريمة للمواطنين وإحساسهم بالانتماء لبلدهم.

الإشكاليّة:

سنحاول التّطرق في بحثنا إلى مفهوم العدالة الضريبية في الجزائر وما مدى تحقّقها في النظام الضريبي الجزائري وذلك من خلال الإشكاليّة التّالية:

" إلى أيّ درجة يحقّق فيها النظام الجبائي الجزائري العدالة الضريبية؟ "

وقد ترتّب عن الإشكاليّة السّابقة الدّكر مجموعة من الأسئلة الفرعيّة هي كالتّالي:

1- هل يأخذ المشرّع الضريبي الجزائري ظروف المكلف بعين الاعتبار عند إقرار الضرائب؟



2- هل يجد المكلف بالضريبة أنه يتم استخدام الضرائب في إعادة توزيع الثروة وتطوير المرافق العمومية والبنية التحتية؟

الفرضيات:

بناء على الأسئلة الفرعية أعلاه قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات التالية:

- 1- يأخذ المشرع الضريبي الجزائري ظروف المكلف الشخصية بعين الاعتبار عند إقرار الضريبة؛
- 2- المكلف بالضريبة يرى أن الضرائب التي يسددها يتم إعادة استخدامها في تهيئة المرافق العمومية وإعادة توزيع الدخل والثروة؛

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من أهمية الضريبة، حيث لم يعد للضريبة هدف واحد بل صارت لها أهداف متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية موازاة مع هدفها الرئيسي وهو الهدف المالي، ولهذا السبب فقد صار مبدأ العدالة الضريبية أحد أهم المجالات التي صارت تجلب إليها الباحثين في السنوات الأخيرة خاصة مع حالة اللااستقرار التي تشهدها بعض الدول العربية، غير أنه تجدر الإشارة الدراسات التي أقيمت في الجزائر حول هذا الموضوع تعتبر شحيحة مقارنة بدراسات أخرى أقيمت في دول عربية تعيش ظروفًا اقتصادية وسياسية واجتماعية صعبة مثل العراق وفلسطين.

مبررات اختيار البحث:

تعود أسباب اختيار موضوع بحثنا هذا إلى الأسباب التالية:

- 1- قلة الدراسات حول موضوع العدالة الضريبية في الجزائر؛
- 2- إثراء المكتبة الجزائرية بمزيد من البحوث حول موضوع العدالة الضريبية؛
- 3- السعي إلى تزويد الطلبة بمزيد من المعلومات والمفاهيم حول العدالة الضريبية؛
- 4- نشر التوعية حول أهمية العدالة الضريبية.

أهداف البحث:

يهدف بحثنا هذا إلى:



- 1- التعرف على أهمّ الضرائب المشكّلة للنظام الضريبي الجزائري؛
- 2- التعريف بالعدالة الضريبية وما يرتبط بها من مفاهيم (مناهجها، خصائصها، محدداتها... إلخ)؛
- 3- قياس مدى تحقّق العدالة الضريبية في الجزائر ومدى رضا المكلفين بالضريبة عن الضرائب التي يدفعونها لإدارة الضرائب.

حدود الدراسة:

- 1- الحدود الزمنية: وهي تشمل الفترة الزمنية الحالية (2020) التي تعيشها الجزائر؛
- 2- الحدود المكانية: وهي تشمل المكلفين بالضريبة بالنسبة لسكان ولاية عين تموشنت.

منهجية البحث:

إنّ الموضوع الذي قمنا باختياره "العدالة الضريبية وفق التشريع الجزائري" قادنا إلى استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي معا حيث قمنا في دراستنا هذه بوصف دقيق لكلّ عنصر في بحثنا.

فقد تضمّن الأسلوب الوصفي إعطاء صورة شاملة عن الضريبة وأهمّ الضرائب التي يتكوّن منها النظام الضريبي الجزائري وأيضا مفهوم العدالة الضريبية وكلّ ما يرتبط بها من مفاهيم أمّا الأسلوب الوصفي فقد قمنا باستخدامه في تحليل البيانات المتحصّل عليها من خلال توزيع الاستبيان.

صعوبات البحث:

يمكن إجمال الصعوبات التي تلقيناها في إجراء دراستنا هذه في:

- 1- الحجر الصحي الشامل، وهو السبب المشترك بين جميع الطلبة دون استثناء، حيث صعّبت فترة الحجر عملية جمع المعلومات سواء من المكتبات الجامعية أو غيرها من المكتبات وكذلك صعّبت عملية توزيع الاستبيان خاصة على أرباب الشركات المحلية في الولاية؛
- 2- ندرة الكتب ذات الصلة بموضوع بحثنا خاصة كتب المالية العامة في مكتبة المركز الجامع بولاية عين تموشنت.
- 3- صعوبة توزيع الاستبيان على الأشخاص المعنويين بسبب الوباء والحجر الصحي حيث اعتذر لنا أرباب الشركات عن الاستقبال وسط الظروف الصحية الحالية.

تقسيمات البحث:



لقد قمنا باستعمال أسلوب إمراد IMRAD في إعداد بحثنا وكما هو معلوم فإنه يتم تقسيم البحث في هذا النوع من الأساليب إلى فصلين اثنين (2) حيث تضمّن كل فصل مبحثين (2) وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار النظري للضريبة والعدالة الضريبية.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية حول العدالة الضريبية في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري الإطار النظري للضريبة والعدالة

الضريبة

الفصل الأول: الإطار النظري للضريبة والعدالة الضريبية

مقدمة:

لم تعد الضرائب في وقتنا الحالي كما كانت عليه في الماضي، حيث اقتصر دورها فقط على الهدف المالي والذي يتمثل في جمع أكبر حصيلة مالية لخزينة الدولة، بل تعدى الأمر ذلك فصارت الضريبة أداة طيعة في يد الدولة لتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية والسياسية، غير أننا سنحاول في هذا الفصل التركيز على الجانب الاجتماعي للضريبة والمتمثل في تحقيق العدالة الضريبية كون هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من مفهوم شامل وهو العدالة الاجتماعية، وتعتبر العدالة الضريبية واحدة من المفاهيم التي أثارت جدلاً واسعاً بين العلماء والباحثين على مرّ العصور وكرّر الدهور، حيث حاول علماء المالية العامة إعطاء مفهوم محدد لها لكنّ دون جدوى، لذلك فقد تعددت مفاهيمها وطرق تحقيقها داخل المجتمع، وسنحاول في هذا الفصل إعطاء صورة شاملة قدر الإمكان لمفهوم العدالة الضريبية وكلّ ما يرتبط بها، إضافة إلى عرض بعض الدراسات التي تطرقت إليها، لكننا قبل ذلك كلّه لا يمكننا أن نتجاهل تحديد مفهوم الضريبة وأهدافها وأهمّ الضرائب المطبّقة في الجزائر.

لذلك قرّرنا تقسيم هذا الفصل على الشكل التالي:

المبحث الأول: مدخل إلى الضريبة والعدالة الضريبية

المبحث الثاني: دراسات سابقة حول العدالة الضريبية

المبحث الأول: مدخل إلى الضريبة والعدالة الضريبية

تمهيد:

سنحاول في هذا المبحث التعرف إلى عدّة مفاهيم مرتبطة بالضريبة، كونها لاقت اهتماما واسعا من قبل علماء المالّة العامة حيث كثر الجدل وكثرت الآراء الفكرية التي تناولتها وحاولت الإحاطة بها من عدّة جوانب. كما أنّ الضريبة تعتبر أحد أهمّ الوسائل التي تستخدمها الدولة لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

المطلب الأول: عموميات حول الضريبة

الفرع الأول: تعريف الضريبة وخصائصها

1-تعريف الضريبة:

هناك عدة تعاريف للضريبة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

"فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل، تمكينا للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع" ¹

"مساهمة تأخذ صورة عينية أو نقدية، يجبر الأفراد على تقديمها للدولة بغض النظر عما إذا كانوا يستفيدون أم لا من الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة وعن درجة استفادتهم من هذه الخدمات، وهي تفرض عليهم تحقيقا لأغراض مالية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية" ²

"فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاصّ مقابل دفع الضريبة" ³

"فريضة مالية يدفعها الأفراد بصفة جبرية نهائية إلى الدولة دون مقابل مباشر، بهدف تغطية النفقات" ⁴

¹ حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالّة العامة، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 15

² محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي (الاقتصاد المالي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص 181

³ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية و الضرائب، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 14

⁴ Xavier Vandendriessche, Finances Publiques, 7^{ème} édition, Édition Facompo, France, 2008, p. 58

"مبلغ من التقود يدفعه الأفراد، سواء كانوا طبيعيين، أو معنويين، جبرا إلى الدولة لتغطية التّفقات العامّة دون أن يكون هناك مقابل لها"¹

"إقطاع جبري تجرّبه الدولة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الأعباء العامّة وتوزيع هذه الأعباء بين الوحدات المذكورة طبقا لمقدرتها التّكليفية"²

من التعاريف السابقة الذكر نستنتج أنّ الضريبة فريضة مالية يدفعها الأفراد قسرا إلى الدولة أو إلى أحد الهيئات التي تنوب عنها في تحصيلها وتستخدم في تحقيق أهداف المجتمع المالية والاقتصادية والاجتماعية وذلك بصرف النظر عما إذا كانوا يستفيدون من الخدمات التي تقدمها لهم الدول، ومن هنا نلاحظ أنّ الضريبة هي شكل من أشكال سيادة الدولة حيث أنّ فرضها يكون إجباريًا على جميع المكلفين.

2- خصائص الضريبة :

من التعاريف التي مرّت علينا يمكن تلخيص خصائص الضريبة في ما يلي :

أ- الضريبة ذات شكل نقدي:

تعتبر هذه الخاصية من أبرز خصائص الضريبة، بمعنى أنّ الضريبة تدفع على شكل نقدي وليس عيني فما دامت التّفقات العامّة للدولة تؤدّى على شكل نقديّ فكان من الواجب أن تكون إيرادات الدولة على شكل نقدي هي الأخرى، وعلى رأسها الضرائب³.

غير أنّ هذا لا يعني عدم إمكانية الدولة تحصيلها في شكل عيني، ففي بعض الحالات يتمّ تحصيلها في شكل عيني مثل حالات الحروب أو عند الانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الليبرالي، ويمتاز الشكل النقدي على الشكل العيني بالأفضلية في:

¹ محمود نمر توفيق مهاني، أثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الإيرادات الضريبية في قطاع غزة، أطروحة لاستكمال درجة ماجستير في المحاسبة و التمويل، تخصص محاسبة و تمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2010، ص 27

² باهر محمد عتلم، اقتصاديات المالية العامة، مركز جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، بدون تاريخ، ص 86

³ حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس

التغليف POLYBEN، مذكرة ماجستير في علوم التجارة، تخصص علوم التجارة فرع إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2006/2005، ص 12

-تحمل الدولة لنفقات كبيرة قد تتجاوز القيمة العينية للضريبة العينية التي يتم جمعها وتخزينها إضافة إلى ذلك إمكانية فساد كمية من المحاصيل أثناء الجمع أو التخزين؛

-أنّ الضريبة التقديمية تتميز بالعدالة الضريبية أكثر من العينية، فهذه الأخيرة لا تأخذ ظروف المكلف بعين الاعتبار والتي قد تكون حجم النفقات الإنتاجية التي ينفقها على محاصيله أو الأعباء العائلية التي يتحملها؛

-عدم مسايرة الضريبة العينية للتطورات الحاصلة في مجال الاقتصادي والمالي في العصر الحديث.

ب- إجبارية الضريبة:

والمراد بالإجبارية أنّ الفرد ليس حرّاً في دفعها من عدمه، بل تفرض عليه قسراً فهي لم تعد تحصل من الأفراد على شكل هبات أو هدايا كما كان الحال قديماً، بل صارت تتصف بالإجبارية وصارت من الأعمال السيادية التي تقوم بها الدولة ومحاوله التهرب منها أو الامتناع عن تأديتها يوقع الفرد أمام العقوبة وتقوم الدولة حين إذن بتحصيلها عن طريق الحجر على ممتلكات المكلف.¹

ت- الضريبة تدفع بصفة نهائية:

مفاد هذه الخاصية أنّ الدولة ليست ملزمة بردّ الضريبة إلى المكلفين حتى وإن لم يستفيدوا من خدمات المرافق العمومية المتاحة لهم من الدولة، بمعنى آخر أنّ الأفراد لا يستطيعون استعادة أموالهم المدفوعة للإدارة الضريبية تحت أيّ ظرف كان، وهذا ما يميّز الضريبة على القرض حيث أنّ القرض تعيده الدولة للأفراد بعد نهاية الفترة المتفق عليها لرد أصل القرض.²

ث- الضريبة تدفع من دون مقابل:

حيث أنّ المكلف لا يحصل على أيّ نفع أو مردود خاصّ جزاء تسديده للضريبة، بل تدفع من دون أيّ عائد يحصل عليه الفرد، لكنّ الفرد قد يحصل على بعض الخدمات التي تقدمها الدولة له كالأمن وغيرها من الخدمات المتعددة التي توفرها الدولة وهذه الخدمات ليست ناتجة عن الضرائب أو كون الفرد مموّلاً للخزينة العمومية بل لكون الفرد عضواً من المجتمع.¹

¹ العاقر جمال الدين، التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي-دراسة حالة بلدان المغرب العربي-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل و الاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2009، ص

الفرع الثاني: مبادئ الضريبة وأهدافها

1- مبادئ الضريبة :

أ- قاعدة العدالة والمساواة:

ونعني بها حرص الدولة على تحقيق مبدأ العدالة والمساواة عند توزيع التّفقات العامّة بين رعايا الدّولة² وتعتبر هذه القاعدة أوّل قاعدة يجب الاستناد إليها عند تأسيس النّظام الضّريبي في أيّ بلد حيث أنّ العلماء تغنّوا بها في كتبهم مثل آدم سميث وغيره، ولقد ارتأينا ألا نستطرد في هذه القاعدة كثيراً كوننا خصصنا لها مبحثاً منفرداً.

ب- قاعدة اليقين :

ومعناها أن تكون الضّريبة محدّدة بشكل واضح من كلّ الجوانب سواء من حيث سعرها أو تاريخ استحقاقها وكذا آليات تحصيلها ويرتبط بهذه القاعدة مبدأ ثبات الضّريبة، حيث إذا كان المكلف على علم بهذه الأمور فإنّه يسهّل عليه ترتيب أموره عليها، وعلى التّفويض من ذلك، فإذا كانت الضّريبة تتميز بالتّعير المستمر فإنّه يصعب على المكلف حينئذ معرفة حقوقه وواجباته³

ت- قاعدة الملائمة:

وهي أن يتمّ الأخذ بعين الاعتبار ظروف المكلف عند وضع النّظام الضّريبي، وذلك يشمل تحديد وعائها، وطرق تحديد الوعاء، وآليات جبايتها وتحديد موعد دفعها بأسلوب يلائم ظروف المكلف. وذلك لضمان التّفليل من أثرها على المكلف وتخفيف الضّغط النفسي على دافعها، حيث أنّ أفضل موعد لتحصيل الضّريبة هو وقت تحقيق المكلف للإيراد أمّا الاقتطاع من المصدر فهو أسوء توقيت لتحصيل الضّريبة.⁴

¹ المرجع السابق، ص 5

² ثابتي خديجة ، دراسة تحليلية حول الضريبة و القطاع الخاص "دراسة حالة ولاية تلمسان"، مذكرة ماجستير، تخصّص الماليّة العامّة ، كليّة العلوم الاقتصادية وعلوم التّسيير والعلوم التّجاريّة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011/2012، ص 18

³ سمر عبد الرّحمن محمّد الدّحلة، النّظم الضّريبية بين الفكر المالي المعاصر و الفكر المالي الإسلامي "دراسة تحليلية مقارنة"، أطروحة ماجستير في المنازعات الضّريبية، كليّة الدّراسات العليا، جامعة التّجاح الوطنيّة نابلس، فلسطين، 2004، ص 17

⁴ محمد عبد الفتاح حسين صالح، العوامل المساهمة في زيادة حجم عائدات السلطة الفلسطينية من ضريبة القيمة المضافة، أطروحة ماجستير في المحاسبة و التّمويل، كليّة التّجارة، الجامعة الإسلاميّة بغزّة، فلسطين، 2007، ص 29

ث- قاعدة الاقتصاد:

المراد بالاقتصاد هاهنا صرف الإيرادات الضريبية بشكل فيه نوع من الاقتصاد إذ يجب أن تكون المبالغ المصروفة من أجل تحصيل الضرائب قليلة وهذا ينجم عنه إقرار ضرائب تكثر فيها عائدات الضرائب أما التفتقات فتكون قليلة.

وهذه القاعدة ليس من السهل الوصول إليها في غالب الأحيان حيث أنّ هناك نوعاً من الضرائب يتطلب تحصيلها مجموعة كبيرة من العمّال وبالأخصّ في زمننا هذا، الأمر الذي يستوجب تكاليف وأعباء كبيرة عند تحصيل الإيرادات الضريبية.¹

2- أهداف الضريبة:

أ- الهدف المالي:

ويعتبر الهدف الأول للضريبة وهو عبارة عن تحصيل الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقات الخزينة العمومية للدولة كما أنّ زيادة مهام الدولة الملقاة على عاتقها يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية عليها، وهذا ينتج عنه زيادة التفتقات العمومية، وحتى تحقق الدولة أكبر إيراد مالي لها، فإنّ الهدف المالي للضريبة لا يمكن إهماله في عصرنا الحالي. كما أنّ التطور المشهود اليوم في المجالات الاجتماعية والاقتصادية زاد في توسيع أهداف الضريبة حيث أصبحت تستخدم لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.²

ب- الهدف الاقتصادي:

تسعى الضريبة للعمل على الاستقرار الاقتصادي باستعمالها كوسيلة لمعالجة مجموعة من الأزمات المالية على الشكل الموالي:³

- تشجيع الاستثمار ، وذلك من خلال إصلاح الخلل الواقع في هيكلية اقتصاد الدولة. ويتم ذلك بمنح امتيازات خاصة باستعمال النظام الضريبي، كان يتضمّن هذا النظام حزمة من التحفيزات الضريبية مثل التقليل من الضرائب أو الإعفاء الكلي لبعض القطاعات بغية تشجيع الاستثمار وتنمية الاقتصاد؛

¹ محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمود منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص 19

² رحمة نابتي، النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر و الفكر المالي الإسلامي-دراسة مقارنة-، مذكرة ماجستير في علوم التسيير،

تخصص إدارة مالية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013-2014، ص 13

³ المرجع السابق، ص 14

- تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي وذلك من أجل التحكم في حجم الإنفاق الكلي، حيث تعتبر الضريبة من أدوات السياسة المالية لتحقيق هذين الهدفين، فعند التضخم ترفع الضرائب وذلك من أجل تخفيض حجم الطلب الكلي ليصبح مساويا لحجم العرض الكلي وتسمى هذه السياسة بالسياسة الانكماشية، وعندما يحدث انكماش تخفض الضرائب حتى يزداد حجم الطلب الكلي ويصبح مساويا لحجم العرض الكلي.¹

ت- الهدف الاجتماعي:

ظهر بعد ظهور مفهوم العدالة الاجتماعية والاتجاهات الفكرية الحديثة التي تدعو إلى توزيع عادل للثروات من خلال توزيع عادل للدخل، وفي زمننا هذا تحاول الدول الوصول إلى العدالة الاجتماعية من خلال استعمال الضريبة كأداة أساسية.² ومن بين هذه الأهداف نذكر:

- محاربة الآفات الاجتماعية الغير مرغوب فيها، مثل تقليل نسبة استهلاك المنتجات المضرة (سجائر، خمر... إلخ) وذلك لإصلاح برنامج التأمين الصحي؛

- التقليل من مشكلة السكن، حيث تقوم بإعطاء امتيازات جبائية خاصة للمستثمرين في القطاع السكني، وتخفيض معدلات الضريبة على الأراضي لتحفيز الفرد على بناء السكنات؛

- إعادة توزيع الدخل، ويكون ذلك عن طريق استعمال سياسة ضريبية متصاعدة بالشرائح على مداخيل الأفراد في كل الطبقات الاجتماعية، وتخفيض معدلات استهلاك السلع الكمالية؛

- العمل على تحديد التسلسل، ويكون ذلك في الدول التي فيها نسبة نمو مرتفعة حيث تفرض على المولود الثاني بنسبة أعلى من الأول؛

- تحفيز الجمعيات الخيرية والتي تقدم خدمات نافعة للمجتمع بإعطائها امتيازات ضريبية لكي تطوّر نشاطها لتحقيق المنفعة العامة.³

¹ عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية و دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد، تخصص

تسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016، ص 26

² محمود جمام، مرجع سبق ذكره، ص 21

³ شريف محمد، السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، كلية

العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009-2010، ص 22

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الإجراءات ساهمت بالفعل في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال رفع القدرة الشرائية للطبقات الفقيرة وتقليلها لدى الفئات ذات الدخل المرتفع، ومنه نستنتج أنّ الضريبة وسيلة مهمة في تحقيق الرفاهية في المجالات الاجتماعية وكذا الاقتصادية.¹

ث- الأهداف السياسية:

في معظم الأحيان تستعمل الضريبة لتحقيق الأهداف السياسية للدولة وهذا ما يجعلها تأخذ صبغة سياسية بين حين وآخر، أيضا لا يجب إنكار أنّ للضريبة آثارا واضحة على العلاقات الدولية وذلك يظهر جليا في القوانين الضريبية والجمركية في ما يخص الاستثمار²، كما أنّ الضريبة تستخدم كوسيلة تبيّن بها الدولة سيادتها على أراضيها، وتستخدم الضريبة أيضا كأداة لمواجهة كلّ السياسات المناوئة لها خارجيا وتحفيز العلاقات مع الدول التي لا تتعارض مع مصالحها. وبصيغة أخرى تستطيع الدولة أن تفصح عن سياساتها الخارجية من خلال وضع ضرائب ورسوم مختلفة ومرتفعة على بضائع الدولة المعادية والعكس مع الدول الصديقة.³

الفرع الثالث: أنواع الضرائب والرسوم في الجزائر

1- الضريبة على الدخل الإجمالي IRG:

إنّ أول مرة ظهرت فيها الضريبة على الدخل كانت في إنجلترا سنة 1799 ثمّ ما لبث بأن انتشرت في النظم الضريبية الغربية كافة واليابان ثمّ في الأخير ظهرت في الدول التامة⁴، وقد أحدثت في الجزائر بموجب المادة 1 من ق ض م ر م لسنة 1991 حيث تنصّ على: "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى «الضريبة على الدخل الإجمالي» وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكّلف بالضريبة، المحدّد وفقا لأحكام المواد من 85 إلى 98 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة" ويخضع لها كلّ شخص طبيعي ويشمل ذلك جميع أعضاء شركات الأشخاص

¹ بلوفي عبد الحكيم، ترشيد نظام الجباية العقارية-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012، ص 30

² رجاشة عبد المجيد، تقييم الإصلاح الجبائي، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-1، 2018-2019، ص 57

³ عبد الهادي مختار، مرجع سبق ذكره، ص 28

⁴ عبد الكريم بريشي، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988-2011)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،

وكذا الشركات المدنية المهنية، وشركات المساهمة أيضا أعضاء الشركات المهنية المدنية الخاضعين لنفس نظام شركات التضامن وبالنسبة للمداخيل الخاضعة فهي فتشمل الأرباح الصناعية والتجارية والغير التجارية الفلاحية وتأجير المنازل وإيرادات الاستثمارات والرواتب والأجور وبخصوص الأساس الخاضع فيحسب على شكل اقتطاعات من إجمالي المداخيل للأرباح المهنية للتابعين للنظام الحقيقي وفقا "1. لجدول تصاعدي وذلك حسب المادة 104 من القانون السابق الذكر أما بخصوص الرواتب والأجور فيتم الإقتطاع من المصدر وفقا لسلم تصاعدي ابتداء من 30.000 دج.

2- الضريبة على أرباح الشركات IBS :

لقد جاء هذا النوع من الضرائب استجابة للانشغالات المتعلقة بإنشاء نظام ضريبي خاص بالشركات يختلف عن النظام الضريبي للأشخاص الطبيعيين حيث جاءت هذه الضريبة للقضاء على الازدواجية الضريبية ووضع نظام ضريبي يشمل الشركات الوطنية والأجنبية وتنص المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أنه: "تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحقّقها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وتسمى هذه الضريبة «الضريبة على أرباح الشركات»" وتطبق هذه الضريبة على جميع شركات رؤوس الأموال والشركات التعاونية واتحاداتها ذات الطابع الصناعي والتجاري والشركات المدنية وشركات الشخص الوحيد وهيئات التوظيف الجماعي والشركات المنجزة للعمليات ووفقا للمادة 02 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 المعدل للمادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فإن المعدلات المطبقة هي 19% لأنشطة إنتاج السلع 23% لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري والسياحة والحمامات ما عدا وكالات السفر 26% لباقي النشاطات وإذا كان المكلف يقوم بعدة نشاطات فعليه أن يقدم محاسبة مفصلة لجميع نشاطاته وإذا لم يفعل فيطبق عليه المعدل الأعلى 26% وفقا للمادة 04 من قانون الرسم على رقم الأعمال.

3- الرسم على النشاط المهني TAP :

ويستحق هذا الرسم سنويًا ويطبق على رقم الأعمال المحقق في الجزائر ويمس الأشخاص الطبيعيين والمعنويين على حد سواء وكل عمليات البيع أو الخدمات الخاصة بنشاط المكلف حيث تنص المادة 217 من ق ض م ر م على أنه: "يستحق الرسم بصدد رقم أعمال يحقّقه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في

¹ المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، الجزائر، نشرة 2013، ص 15

صنف الأرباح المهنية أو الضريبة على أرباح الشركات... " وللمزيد من المعلومات حول هذه الضريبة يرجى الاطلاع على نصوصه في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2020.

4- الضريبة على الثروة Impôt sur la fortune:

وقد تم إقرارها سنة 2018 ضمن قانون المالية لنفس السنة حيث تنص على إدخال ضريبة على الثروة وذلك من خلال تحديد نوع الثروة الخاضعة للضريبة والجدول ووجهة مداخيل هذه الضريبة شرط أن تتجاوز الـ 50 مليون دج¹ ويخضع لها كل شخص طبيعي يوجد مقره الجبائي في الجزائر له أملاك في الداخل أو الخارج وكل من ليس له مقر جبائي في الجزائر ولكن له أملاك في الجزائر وأيضا الذين لهم مقر جبائي في الجزائر وليس لهم أملاك بحسب عناصر مستوى المعيشة والمعدلات المطبقة لهذا النوع من الضرائب يمكن الرجوع إليها في المادة رقم 281 مكرر 7 من ق ض م ر م.

5- الرسم على القيمة المضافة TVA:

حيث أحدث هذا الرسم سنة 1992 ليكون بديلا لرسمين سابقين وهما الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد على تأدية الخدمات ويعرّف الرسم على أنه ضريبة عاقمة للاستهلاك ذات طابع صناعي أو تجاري أو حرفي أو حر وتخضع له كل العمليات التي تخضع للضرائب وجوبا ولكن بحسب المادة 03 من قانون الرسم على رقم الأعمال يمنح للذين يقع نشاطهم ضمن العمليات التي تخضع للتصدير لهذا الرسم بصفة اختيارية والأشخاص الخاضعون له هم المنتجون والمستوردون والبائعون بالجملة والتجزئة حيث يوجد نوعان من المعدلات المطبقة حاليا هما 19% وهو المعدل العادي أما المخفض فهو 9%.

6- الرسم الداخلي على الاستهلاك TIC:

وقد أنشئ سنة 1991 ويأخذ بالحسبان عند حساب الرسم على القيمة المضافة وقد تم التطرق إليه في المواد 25 إلى 28 من قانون الرسم على رقم الأعمال لسنة 2016 حيث يعتبر ضريبة غير مباشرة حسب المادة 27 من القانون السابق الذكر. وتخضع له كل من الجعة والسجائر والسيجار والتبغ والكبريت والتبغ النشق وتختلف النسب المطبقة عليه من مادة لأخرى.

¹ <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/21-2014-05-14-10-16-29/1325-2018-215453> 12\07\2020

كما توجد أنواع أخرى من الضرائب والرسوم نذكرها على عجلة وهي رسم التطهير وبمسّ الأحياء التي تستفيد من رفع القمامة أمام المنازل والضريبة الجرافية الوحيدة IFU، الرسم العقاري، رسم المرور، رسم الضمان والتعبير، حقوق التسجيل، رسم الطابع، الرسم على المنتجات البترولية.

المطلب الثاني: العدالة الضريبية

الفرع الأول: تعريف العدالة الضريبية وخصائصها

1- تعريف العدالة الضريبية:

لقد اختلف علماء المالية العامة في إعطاء تعريف موحد وواضح لمفهوم العدالة الضريبية حيث أنّ ما قد ينظر إليه البعض على أنّه عادل يمكن أن يراه غيرهم ظلما وجورا وعدوانا، وبالرغم من أنّ العلماء قد اختلفوا في إعطاء تعريف موحد للعدالة الضريبية إلا أنّهم متفقون بالإجماع على ضرورة وجود العدالة الضريبية في النظام الضريبي، وهي أن يتحمّل كلّ فرد قدرا معيّن من التّفقات العامة من جهة ومن جهة أخرى أن تحرص الإدارة الضريبية على التقليل من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع، أي تقرب الفوارق بين فئات المجتمع من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة.

والمقصود بالعدالة الضريبية توزيع العبء الضريبي على المكلفين بصورة عادلة وعلى هذا تجدر الإشارة إلى أنّ العدالة الضريبية يجب أن تشمل كامل النظام الضريبي وليس ضريبة دون أخرى، فلو كان النظام الضريبي للدولة يشمل على عدد من الضرائب فليس من الصواب الاعتقاد أنّه إذا كان أحد هذه الضرائب غير عادل فالنظام الضريبي هو الآخر ليس عادلا لأنّه يمكن لأحد هذه الضرائب أن يلغي أثر ضريبة أخرى.¹

ويعتبر آدم سميث صاحب كتاب "ثروة الأمم" هو أوّل من وضع مبدأ العدالة الضريبية وكان الغرض من هذا المبدأ هو وضع حدّ للامتيازات التي كان يتمنّع بها أفراد بعض الطبقات المحظوظة آن ذاك في المجتمع حيث كانت معفاة من دفع الضرائب وذلك بالاستناد إلى ركيزتين رئيسيتين هما :

- عدم وجود مبرر منطقي لإعطاء امتيازات لفئة على حساب أخرى؛

- إعطاء امتيازات لفئة على حساب أخرى يؤدّي إلى نتائج سلبية وهي إنقار كاهل الطبقات الأخرى بالضرائب.

¹ عبد الهادي مختار، مرجع سبق ذكره ص 65 66

وقد ذكر آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" ما نصه: "يجب أن يساهم رعايا الدولة في التّفقات الحكوميّة وفقا لمقدرتهم التّسببيّة بقدر الإمكان أي بنسبة الدّخل الذي يتمتّع به كلّ منهم في حماية الدولة"

وقد فسّر علماء الماليّة هذه العبارة بوجوب أن تكون الضّريبة نسبيّة لتتحقّق العدالة أي يجب أن تكون النسبة المقطّعة بمقدار ثابت لا يتغيّر مهما تغيّرت المادّة الخاضعة للضّريبة لكنّ هذا الكلام ليس دقيقا لأنّها -أي الضّريبة- أشد ثقلا على الطبقات الفقيرة إذ يحرمها من إشباع بعض حاجاتها الضّروية إذا ما قورن المبلغ المقطّع مع المتبقي.¹

ثمّ تطور مفهوم العدالة الضّريبية بتطوّر المجتمع فعند التّقليديين (أنصار آدم سميث) يجب أن تكون مساهمة الأفراد في التّفقات العامّة حسب دخولهم أي يجب أن تكون نسبيّة وفي العصر الحديث راحت تأخذ منحى آخر ذو عدة أبعاد اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة ولتحقيق العدالة الضّريبية في توزيع العبء الضّريبي حيث يأخذ كاستثناء عن عموميّة الضّريبة عند تنظيمها لاعتبارات يراها المشرّع فيتمّ اللّجوء للاختلاف الضّريبي في معاملة الأفراد²

والإقرار بمبدأ العدالة الضّريبية يحرم على الدولة فرض ضريبة على شخص بحد ذاته لصفة معيّنة أو على ثلّة من الأشخاص لصفته تلك، ومنه فرض ضريبة على شارع خاص دون غيره يعد خرقا لمبدأ العدالة الضّريبية إلا إذا استعملت هذه الضّرائب في إصلاح هذا الشّارع وأيضا فإنّ استخدام وعاء ضريبي يخصّ ذوي العيون الزّرق أو ذوي البشرة البيضاء أو الشّعر الأحمر ممنوع بحسب مبدأ العدالة الضّريبية وذلك المنع يمتدّ ليشمل فرض الضّريبة على أساس الدّين أو الجنس أو اللّون.

كما أنّ مبدأ العدالة لا يقوم على أن يعامل الأشخاص الذين يعيشون حياة متشابهة معاملة ضريبية متساوية فقط، بل يتجاوز ذلك الأمر ليشمل المعاملة الغير متساوية للذين لا يعيشون حياة متساوية. وتكمن المعضلة الأساسيّة في مبدأ العدالة الضّريبية في تطبيقه لا في قبوله فكيف يمكن تحديد الأشخاص المتساوون والغير متساوون؟ ذلك أنّ مبدأ العدالة الضّريبية لا يشير إلى مظاهر التّشابه والتّساوي التي تعتبر عنصرا مهمّا عند فرض الضّريبة.³

¹ محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 25 26

² حميد بوزيدة، جباية المؤسسات دراسة تحليلية في النّظرية العامّة للضّريبة الرّسم على القيمة المضافة: دراسة نظريّة وتطبيقية، الطبعة

الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعيّة، السّاحة المركزيّة بن عكنون، الجزائر، 2010 ص 9

³ زياد أحمد علي عرباسي، العدالة الضّريبية من وجهة نظر أرباب الصناعات الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية، أطروحة

ماجستير في المنازعات الضّريبية، جامعة النّجاح الوطنيّة نابلس، كليّة الدّراسات العليا، الجامعة النّجاح الوطنيّة، فلسطين، 2008، ص 18

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أنّ العديد من العلماء أنكروا أن يكون آدم سميث هو أوّل من أسّس قاعدة العدالة الضريبية بل هناك الكثير من العلماء من قد سبقوه إليها.¹

2- خصائص العدالة الضريبية :

حتى نقول أنّ النظام الضريبي هو نظام عادل يجب أنّ يتميز بخصائص معينة تجعل منه موازيا لمنطق العدل وهي كالتالي:

أ- عدالة المكان:

ومعناها أن يكون المكلف بالضريبة مؤمنا بأنّ الضريبة التي فرضت عليه هي ضريبة عادلة وصحيحة بمعنى أن يكون دور الدولة واضحا في تحديد مقدارها بدقة ولا يعتمد على تصريح المكلف فقط.

ب- عدالة التشريع:

ويكون ذلك من خلال وضع قوانين تتوافق مع المبادئ الأساسية التي يبنى عليها النظام الضريبي إضافة إلى ذلك يجب أن تتميز هذه القوانين بسهولة الفهم وخلوها من التعقيد لكي تحقق الهدف المراد لها تحقيقه وكلّ ذلك يجب أن يكون مراعيًا للتقلبات التي تعرفها الساحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعرفها الدولة والتي يعيشها الشعب.

ت- عدالة التكاليف:

ويقصد بذلك أن يكون التكاليف مستندا إلى مرتكزات موضوعية حيث لا يجب أن يكون هناك مبالغة في الضرائب على المكلفين بل يجب أن يكون التكاليف ملائما للمعطيات الاقتصادية التي يعيشها المكلف وليس تبعا للمكان الذي يعيش فيه أو منطقة معينة مع مراعاة ظروف المكلف الشخصية.²

الفرع الثاني: مناهج العدالة الضريبية ومحدداتها

1- مناهج العدالة:

¹ خالد سعد زغلول حلمي، إبراهيم الحمود، الوسيط في المالية العامة، الطبعة الثانية، دار الحنين للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2002،

ص 18 19

² ميس مشتاق عبد الأئمة قنبر، بكر إبراهيم محمود، أهمية تحقيق عدالة التحواسب الضريبي في جذب الإستثمارات الأجنبية، مجلة دراسات

مالية ومحاسبية المجلد الثالث العدد الـ 40، 2017، ص 164

إنّ الوصول إلى تحقيق العدالة الضريبية يستوجب تقسيم الأعباء الضريبية بين المكلفين على أساس يضمن لهم العدل مع الأخذ بالحسبان المادة الخاضعة للضريبة وكذا ظروف المكلف الشخصية واستنادا على ذلك فقد جاءت الكثير من المناهج التي تساعد على توزيع الأعباء الضريبية بين المكلفين تضمن تحقق العدالة الضريبية لهم نذكر منها ما يلي¹:

أ- منهج المنفعة العامة:

استعمل هذا المنهج لمدة طويلة كمنهج رئيسي للوصول إلى العدالة الضريبية بين المكلفين عند توزيع الأعباء الضريبية بين الأفراد، فهذا المنهج يعتقد أنه يجب أن تكون الضريبة مقابل المنفعة المتحصّل عليها، فنصيب المكلف من الضرائب يحقّق العدالة إذا تساوى وتناسب مع المنفعة العائدة إليه من الدولة جرّاء قيامها بالإنفاق، غير أنّ هذا المنهج لا يمكن التّعويل عليه في العصر الحالي وذلك لعدّة أسباب راجعة إلى :

- أنّ هناك خدمات تقدّمها الدولة للأفراد عبارة عن خدمات كيميّة من المستحيل قياسها من حيث الكم كخدمات الأمن العام مثلا، إذ لا نستطيع معرف مدى استفادة كلّ فرد في المجتمع من هذه الخدمات كلّ على حدا؛

- لو تمّ التعامل بهذا المنهج في تفسير العدالة الضريبية فذلك يعني أنّ الفئات المحرومة داخل المجتمع هي التي يجب أن تدفع ضرائب أكبر وهذا لأنّها هي المستفيد الأكبر من الخدمات العامة التي تقدّمها الدول من خلال صرف التّفقات، وهذا الأمر مرفوض من النّاحيتين الواقعيّة والتّطبيقية، وذلك راجع إلى أنّ الفقراء غالبا ما تأخذ ظروفهم الشخصية بعين الاعتبار حيث لا تتحمّل الضرائب إلّا في حدود المعقول أو يتمّ إعفاؤها منها.

وما يمكن أن نستخلصه مما سبق أنّ منهج المنفعة العامة الذي يقوم على أنّ الضرائب يجب أن تدفع مقابل المنفعة العائدة على الفرد لا يعتبر منهجا سليما يمكن الاستناد إليه في تفسير العدالة الضريبية في عصرنا الحالي كونها تخالف الواقع العملي، فلو تعاملنا بهذا المنهج في يومنا هذا فمعنى ذلك أنّ الطبقات الأكثر فقرا هي التي يجب أن تدفع ضرائب أكبر وهذا غير صحيح كما بيّنا ذلك، حيث أنّ جميع دول العالم تسعى جاهدة إلى تخفيف العبء الضريبي عن الطبقات الفقيرة التي تتمتع بدخل ضعيف، وبناء على ذلك جاء منهج القدرة على الدّفع ليسدّ الخلل الذي كان في منهج المنفعة العامة.

ب- منهج القدرة على الدّفع:

¹ المرجع السابق ص 66

وهذا المنهج يقوم على أساس مراعاة ظروف المكلف الشخصية والتي تتمثل في قدرة الفرد على المساهمة في الضرائب لتمويل الخزينة العمومية وذلك مع المحافظة على وجوده، أي أنّ العبء الضريبي الموزع على الأفراد لا يجب أن يكون واحدا بل يجب أن يختلف من فرد لآخر وذلك راجع إلى اختلافهم في الظروف الاجتماعية والمعيشية ومركزهم المالي في المجتمع، وهذه الظروف يجب أخذها بالحسبان عند تحديد القدرة التكلفة للفرد وهذا المنهج يفرق بين نوعين متميزين من العدالة الضريبية هما العدالة الضريبية الأفقية والعدالة الضريبية العمودية أو الرأسية، فالأولى تعني أنّ الأفراد المتساوون في المداخل يجب أن يدفعوا ضرائب متساوية، أما الثانية فهي أنّ المكلفين بالضريبة الذين تختلف مداخلهم فيدفعون ضرائب مختلفة بحسب اختلاف مداخلهم غير أنّ الواقع يقول أنّ العدالتين المذكورتين آتفا متداخلتان في ما بينهما، فالأشخاص الذين المتساوون في المداخل يسدّدون ضرائب متساوية معناه أنّ الغير متساوون في المداخل لا يدفعون ضرائب متساوية.

وبما أنّ الاقتصاد المعاصر انتقل من فكرة الدولة الحارسة التي لا تتدخل في الاقتصاد (حيادية الدولة) إلى فكرة جديدة هي الدولة المتدخلة التي تتدخل في الاقتصاد والتي تستخدم عدّة وسائل وإمكانيات متاحة كالضريبة فقد ظهر منهج آخر لتفسير العدالة الضريبية وسمي بمنهج الضرائب الوظيفية.

ت- منهج الضرائب الوظيفية:

يرتكز هذا المنهج على فكرة تقول أنّ هناك ضرورة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتوجيهه لتحقيق عدّة أهداف تسعى إليها الدولة تسمى بالسياسة الاقتصادية، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف تستخدم الدولة كلّ ما هو متاح لديها من إمكانيات ووسائل ومن بين هذه الوسائل الضرائب التي يتم استخدامها في إطار السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة وبالاستناد إلى هذا المنهج في تفسير العدالة الضريبية فإنّ هذه الأخيرة تتحقّق إذا ما استطاعت الضرائب تحقيق الهدف المرسوم الذي وضعت لأجله، على سبيل المثال حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية من خلال رفع الضرائب والرسوم على السلع الواردة، أو إعفاء الشركات المحلية من الضرائب لزيادة المنافسة فيما بينها كما يمكن استخدام الضرائب لمعالجة المشاكل الاجتماعية والتقليل من استهلاك نوع محدّد من السلع أو غير ذلك من الأهداف المرسومة... إلخ¹

2- محدّدات العدالة الضريبية:

أ- الضغط الضريبي:

¹ دراسة يوسف قاشي، إشكالية تحقيق العدالة الضريبية مع الإشارة على حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم

التسيير، جامعة البويرة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر، ص 98 99

يعتبر الضَّغَطُ الضَّرْبِيُّ من المؤشَّرات الأكثر استعمالاً في ميدان الضَّرَائِبِ وله عدة مسمَّيات هي معدَّل الاقتطاع الضَّرْبِيِّ أو مستوى الجباية لكنَّه شائع ومهمٌّ جدًّا في الميدان الضَّرْبِيِّ، وهو عبارة عن مقياس لقياس مستوى الضَّرَائِبِ ويتمثَّل في العلاقة بين مجموع الاقتطاعات من جهة والنَّاتج المحلِّي من جهة أخرى، وهذه المجاميع يتمُّ حسابها وفقاً لعدَّة مقاربات تختلف من دولة لأخرى.¹

ب- النهب الضَّرْبِيِّ:

وهو عبارة عن قيام المكلف بالضريبة بالتخلُّص منها جزئياً أو كلياً دون أن يكسر القواعد القانونية وذلك عبر الحيلولة من توفر الأساس القانون الذي تقوم عليه الضريبة، ويمكن أن يحدث ذلك قبل تحقُّق الضريبة من خلال استعمال طرق أو وسائل لا يسدِّد بموجبها التزاماته الضريبية كإخفاء بعض مظاهر حياته الخارجية التي يتمُّ الاستناد إليها في تقدير وعاء الضريبة أو من خلال إخفاء نفوقه أو عبر إخفاء دخله الخاضع للضريبة أو تهريب ممتلكاته إلى الخارج (يشمل الضرائب مباشرة) أو إخفاء السلع المستوردة أو المنتجة الخاضعة للضريبة الجمركية (يشمل الضرائب الغير مباشرة).

الفرع الثالث: مبادئ وصفات العدالة الضريبية

1- مبادئ العدالة الضريبية :

أ- مبدأ الشمولية الشخصية:

بحسب هذا المبدأ فإنَّ الضَّرَائِبِ تفرض على جميع السَّكان الخاضعين لسيادة الدَّولة أو التابعين لها سياسياً واقتصادياً، فتفيد الأفراد بدفع الضَّرَائِبِ لا يشمل الأشخاص المقيمين داخل الحدود الجغرافية للدَّولة فقط بل يمتدُّ ليشمل مواطنيها الذين يعيشون في الخارج إن كانت لهم ممتلكات داخل دولة المعنوية استناداً لمبدأ التبعية السياسية (الجنسية) أو الأجانب الذين يعيشون في هذه الدَّولة وفقاً لمبدأ التبعية الاقتصادية.

ويعتبر هذا المبدأ مبدأ عاماً غير أنه يمكن إدخال بعض الاستثناءات عليه والتي لا تفقده عموميته. مثل الإعفاءات الممنوحة لأعضاء السُّلك الدبلوماسي (البعثات الدبلوماسية) على أساس الأعراف الدولية المتعامل بها أو المجاملة الدولية أو المعاملة بالمثل أو قد يرجع ذلك إلى اتفاقية فيينا الخاصة بمنح الحصانة الدبلوماسية وكذا الامتيازات. وقد يشمل ذلك أيضاً الإعفاءات

¹ فنغور عبد السلام، تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ إصلاحات 1992 : تقييم و آفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،

تخصَّص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2016/2017، ص 264

الضريبية الممنوحة لبعض الأفراد لتحقيق هدف اقتصادي أو اجتماعي. غير أنه أحيانا تقع بعض الصعوبات عندما يتعلق الأمر بشركة محدّ ذاتها أو شخص محدّ ذاته وذلك عندما يرى أنّ دخله يخضع للضريبة مرتين ويتم حل مثل هذه القضايا من خلال اتفاقيات دولية.

ب- مبدأ الشمولية الماديّة للضريبة:

والمقصود بذلك أن يتم فرض الضرائب على جميع أشكال التّقود والعناصر الماديّة للمكّلف. سواء كانت عبارة عن مداخيل أو ثروات، ويستثنى من هذا المبدأ ما نصّ عليه القانون الضريبي بشكل صريح مثل الأراضي البور والمناطق الحرّة ويراد من ذلك كلّ تحقيق منفعة اقتصادية معيّنة.

وحثّى يكون مبدأ العدالة الضريبية فعّالا فقد أخذت الكثير من الأنظمة الضريبية بمبدأ الشّخصية الضريبية التي تأخذ ظروف المكّلف الشّخصية بعين الاعتبار حيث لا يتم فرض الضريبة وفقا للمادّة الخاضعة للضريبة فحسب بل بالنظر إلى قدرته التّكليفية الحقيقيّة كإعفاء الحد الأدنى للمعيشة الخاص بالمكّلف بالضريبة لأسباب تتعلّق بالأعباء العائليّة وهذا المبدأ يتمّ التّعامل به في كثير من أنواع الضرائب في كثير من دول العالم.

أما بالنسبة للضرائب العينية فإنّها لا تنظر بعين الاعتبار إلى ظروف المكّلف الشّخصية بل تهتمّ بالمادّة الخاضعة للضريبة وهو يشمل الضرائب الغير مباشرة دون الضرائب المباشرة.¹

2- صفات العدالة:

لم يتفق علماء الماليّة العامّة في صفات محدّدة للعدالة الضريبية، لكونها مثاليّة، يستحيل تقييدها بمؤشّر حقيقي موضوعي، فهي تخضع لمعيار شخصي، حيث أنّها ذات مدلول مرّن وصعب ويشوبه الغموض إضافة إلى كونه مدلولاً أخلاقي وفلسفي.

فالدكتور رياض الشّيخ يرى: " أنّ العدالة في أبسط معانيها مفهوم فلسفي وأخلاقي يختلف في مضمونه ومحتواه لاختلاف الظروف الاجتماعية والتاريخية. وفي المجتمعات الحديثة يرتبط هذا المفهوم بظواهر محدّدة، ومن بينها ظاهرة توزيع الدخل،

¹ محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره ص 27 28

وظاهرة توزيع الثروات، وظاهرة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم توافر أو عدم توافر العدالة الاقتصادية والاجتماعية يرتبط بتوافر أو عدم توافر العدالة في توزيع الدخل أو الثروات أو الرفاهية.¹

أما الدكتور حمدي أحمد العناني فيرى أنّ: "العدالة الضريبية هي أحد الأهداف التي تلاقي قبولا عامًا في جميع المجتمعات، ولما كان مفهوم العدالة في توزيع الدخل يخضع لما جرى عليه العرف في المجتمع فإنّ علم الاقتصاد لا يستطيع أن يقدم مساعدة حقيقية في تحديد هذا المفهوم"²

ويذكر عبد الكريم صادق وحامد عبد الحميد دراز ما نصّه: "أنّ العدالة اصطلاح لا يخضع، رغم العديد من المحاولات، للتحليل الاقتصادي البحث، وإنما هي معيار ذاتي غامض ونسبي، وقابل للتغيير والتعديل، وفقا لآراء الكتاب والزمان الذي يكتب فيه."³

المطلب الثالث: الوعاء الضريبي ركيزة العدالة الضريبية والآثار الناجمة عن اعدامها

الفرع الأول: تعريف الوعاء الضريبي

إنّ الدول غالباً عندما تريد تطبيق نوع معيّن من الضرائب فإنّه لا بدّ لها أن تختار الوعاء الضريبي المناسب لذلك وهذا الوعاء قد يكون الشخص بنفسه أو الأموال التي يملكها المكلف خلال مدة محدّدة من الزمن، أو قد يأخذ شكل عمل ورأس مال معاً، وتحديد الوعاء الضريبي المناسب ينجم عن المفاضلة بين نوع معيّن من هذه الأوعية الضريبية.⁴

الفرع الثاني: آثار انعدام العدالة الضريبية

ينجم عن انعدام العدالة الضريبية بين المكلفين عدّة آثار سلبية نذكرها إجمالاً في ما يلي:

¹ الشيخ رياض، المالية العامة في الرأسمالية والاشتراكية: دراسة في الاقتصاد العام والتخطيط المالي، دار النهضة العربية القاهرة، 1966، ص 453

² حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992، ص 265

³ دعاء محمد جمعة عبد الدائم، أثر الإعفاءات الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية في النظم الضريبية (الدخل، القيمة المضافة، الأملاك) المطبقة في فلسطين، أطروحة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، 2018، ص 63

⁴ يوسف قاشي مرجع سبق ذكره، ص 100

- انتشار التهرب الضريبي مما يؤثر سلبا على الحصيلة الجبائية لخزينة الدولة، وهذا بدوره يدفع بالدولة إلى اللجوء إلى المصادر الغير سيادية للحصول على الأموال من خلال الاقتراض من الدول الأخرى وما له من آثار على سيادة الدولة أو تكون مضطرة إلى التمويل بالعجز (التمويل بالتضخم)؛
- الإخلال بشروط المنافسة بين الأعوان الاقتصاديين، حيث إذا لم يكن النظام الضريبي القائم فغي الدولة عادلا كفاية فإن ذلك سيؤدي إلى تفضيل الأفراد لمهن على أخرى مادام أنه لا توجد فيها ضرائب مجحفة؛
- الإضرار بأهداف الضريبة، حيث أن الضرائب صارت تلعب دورا كبيرا في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كما رأينا سابقا وفي حال لم يكن النظام الضريبي للدولة عادلا فإن ذلك سيؤثر سلبا على هذه الأهداف.¹

المبحث الثاني: دراسات سابقة حول العدالة الضريبية

تمهيد:

لقد تعددت الدراسات التي تناولت العدالة الضريبية وسبل تحقيقها في النظم الضريبية وسنحاول في هذا المبحث عرض ما يمكن عرضه من أهم الدراسات التي أجريت حول العدالة الضريبية سواء في الجزائر أو دول أخرى.

المطلب الأول: الدراسات التطبيقية السابقة حول العدالة الضريبية

الفرع الأول: دراسات جزائرية

1- د. غالم عبد الله، د. قشاري يسمينة، العدالة الضريبية ودورها في تطوير الجباية المحلية في الجزائر، جامعة بسكرة، يناير 2019، حيث سعى الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى توعية المواطن بأهمية دفع الضريبة كونها تحقق له منفعة من خلال عدة خدمات تقدمها الدولة له وذلك عبر استبيان أقيم في الجزائر في سنة 2017 وفرنسا في 2013 لباحثين فرنسيين وقد ركز الباحثان على ذكر أهمية الضرائب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ففي الجانب الأول ركز البحث حول الأثر الايجابي للضريبة في تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وحماية المنتجات المحلية من المنافسة الخارجية عبر وضع رسوم جمركية على السلع الواردة لدفع المستورد إلى التقليل من استيرادها أو التخلي عن استيرادها نهائيا وكذلك المساهمة في التشغيل الكامل وهذا ما نجده في الدول الرأس مالية وفي المجال الاجتماعي فلها دور في تقليل الفوارق بين الطبقات الفقيرة والغنية والتحكم في النمو الديموغرافي أما بالنسبة للجانب السياسي فقد اكتفى البحث بذكر أن

¹ المرجع السابق، ص 106 107

لها أهدافا سياسية داخليا وخارجيا أما فيما يخص العدالة الضريبية فقد أكدت الورقة البحثية على أنّ الضريبة أداة فعالة في تحقيق المواطنة أو ما اصطلح عليه بالمواطنة الجبائية بمعنى آخر أنّ الضريبة أداة فعالة تجعل الفرد يشعر بالانتماء لوطنه وفي الختام خلصت الدراسة الأولى التي كانت في الجزائر على أنّ المواطن الجزائري له لا يملك الوعي الكافي حول أهمية الضريبة، غير أنّنا لو أعدنا النظر والفحص فأننا سنجد العكس تماما أما الثانية والتي كانت في فرنسا فخلصت إلى أنّ المواطن الفرنسي لا يجد عدالة في توزيع العبء الضريبي .

2- دراسة عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2016 حيث تناولت هذه الدراسة مقدرة الإصلاحات الجبائية على تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر وأشار إلى أنّ كلّ دول العالم بما فيها الجزائر تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وقد عد الباحث المجال الجبائي هو الوسيلة الأنجع لتحقيق العدالة الاجتماعية كون العدالة الضريبية ما هي إلا جزء يسير من مفهوم شامل هو العدالة الاجتماعية وهي الغاية المنشودة لأيّ نظام في العالم كما أشرنا، وأصر الباحث على الفصل بين العدالة الضريبية كهدف سام تسعى إليه الحكومات وبين الضريبة كركن أساسي للنظام الضريبي حيث تعد الضريبة أداة مثلى لإعادة التوازن بين مختلف طبقات المجتمع الفقيرة والغنية وقد ركز الباحث على أهم مكونات النظام الضريبي الجزائري وأهم الإصلاحات التي عرفتها الجزائر في المجال الضريبي قصد الوصول إلى العدالة الاجتماعية من خلال تحليل مختلف الضرائب المستحدثة بعد الإصلاح الجبائي وكذا العقوبات التي تواجهها المنظومة الجبائية في الجزائر، أيضا نوه الباحث إلى أنّه لكي تتحقق العدالة الضريبية لابد من أنّ تكون مناهج توزيع الأعباء الضريبية ملائمة وقادرة على الوصول إلى الهدف الأساسي لها كمنهج المنفعة العامة ومنهج القدرة على الدفع وغيرها كثير كما أنّه للوصول إلى هذه الغاية لابد من أنّ تكون الفرص متساوية لجميع أبناء المجتمع الواحد، ومما تجدر الإشارة إليه هو أنّ الباحث ألح على أنّه كي تتحقق العدالة الاجتماعية لابد من مراعاة الجانب الروحي مع الجانب المادي لأفراد المجتمع كونهما لا ينفصلان عن بعضها البعض بخلاف ما رآه منظرو الغرب الذين ركزوا على الجانب المادي فقط.

3- دراسة يوسف قاشي، ديسمبر 2016 إشكالية تحقيق العدالة الضريبية مع الإشارة على حالة الجزائر، مقالة علمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر، تتطرق هذه الدراسة إلى الطرق والأساليب اللازمة لتحقيق العدالة الضريبية والآثار السلبية الناجمة عن انعدامها، كما قامت الدراسة أيضا بتقييم درجة تحقق العدالة الضريبية في الجزائر، حيث استخدم الباحث الأسلوب التحليلي الوصفي حيث رآه ملائما لهذا النوع من الأبحاث، لكنّ الباحث قد ارتكب خطأ جوهريا يتمثل في كونه لم يستخدم الإستبان لمعرفة رأي

المكلفين بالضريبة وذلك راجع إلى أنّ مفهوم الضريبة مفهوم حساس وتشويه الكثير من التعقيدات ولا يمكن الإستغناء عن رأي المكلف بالضريبة لأنّ رأيته مهم لمعرفة رضاه عن النظام الضريبي والضرائب التي تشملها، وقد خلص الباحث في الختام إلى أنّه لكي تتحقّق العدالة الضريبية لابد من وجود عدة عوامل مترابطة فيما بينها كما خلص أيضا إلى أنّ العدالة الضريبية في النظام الجزائي متاحة نسبيا في بعض أنواع الضرائب أيضا في بعض نظم الإخضاع وقد نوه أيضا إلى أنّه حتى نقول أنّ النظام الضريبي عادل فلا يشترط فيه أنّ يكون عادلا بنسبة 100% لأنّه إذا كانت نوع من الضرائب لا يحقق العدالة الضريبية فهذا لا يعني أنّ النظام الضريبي ككلّ هو غير عادل لأنّ الضرائب تغطي أثر بعضها، بمعنى آخر إذا كان نوع معين من الضرائب لا يحقق العدالة فإنّ هناك ضريبة أخرى تشبهها قد تغطي ذلك العيب في الضريبة الأولى أيضا مما تجدر الإشارة إليه أنّ الباحث أشار إلى أنّ انعدام العدالة الضريبية له آثار سلبية وعلى رأسها التهرب الضريبي والذي قد يؤثر سلبا على إيرادات الخزينة العمومية وهذا قد يؤدي بها إلى زيادة الضرائب على المكلفين مما قد يؤدي إلى مزيد من الجور على المكلفين بالضريبة وانعدام العدالة.

الفرع الثاني: دراسات أجنبية

1- م. م. عماري غازي إبراهيم، قصي جدعان مهدي التميمي، سبل تفعيل التكامل في نظم الرقابة لتحقيق العدالة الضريبية "ضريبة الإستقطاع المباشر" دراسة تحليلية للبيانات المالية في بعض دوائر الدولة الممولة مركزيا، مجلة الإدارة والاقتصاد السنة الحادية والأربعون - العدد مئة وستة عشر-2018، يهدف هذا البحث إلى إبراز مدى فعالية التّظم الرقابية لتحقيق العدالة الضريبية المنشودة وهو يقوم على جس نبض الأجهزة الرقابية العراقية، والمنهجية المتبعة في هذا البحث هي المنهج الإستقرائي التحليلي والفرضيات التي قام عليها هي أنّ وجود التكامل بين نظم الرقابة ينتج عنه التقليل من الوقوع في الخطأ عند حساب الضريبة الواجبة الدفع أمّا بخصوص الإشكالية فهي تتمثل في أنّه هناك قصور في التفاعل بين التّظم الرقابية في العراق وذلك في كثير من الدوائر داخل الدولة ثمّ بعد ذلك استهل الباحث بتأصيل الإطار النظري لمفهوم الرقابة المتكاملة وأنواعها وقد لاحظ الباحثان من خلال الصلاحيات التي أعطيت إلى الديوان إضافة إلى خبرته والإطارات التي يتمّ تع بها فإنّه مسؤول عن جميع نظم الرقابة كما يأملان أنّ يرشح الديوان تكامل الرقابة وبخصوص ضريبة الإقتطاع فإنّ تكامل الرقابة غير واضح المعالم في احتسابها إذ لا يوجد تعاون ملموس بين الأطراف المعنية أيّ دوائر الهيئة العامّة للضرائب وديوان الرقابة المالية والطرف الوسيط هنا هو الديوان فإذا قام بعمله على أحسن وجه فإنّ ذلك سيؤدي إلى الوصول إلى تحقيق العدالة الضريبية، كما ملح البحث في المبحث الأخير إلى وجوب التكامل بين الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية وفي الأخير أكد البحث على أنّ الإصلاح الضريبي هو ركيزة للإصلاح الإقتصادي أيّ جزء من كلّ حيث تهدف الدولة من خلاله على إزالة الإختلالات

الضريبية والتي تضمن التوزيع العادل للدخل بما يحقق العدالة الاجتماعية، كما أنّ غياب مبدأ العدالة الضريبية هو من أبرز الأسباب التي توجب الإصلاح الضريبي في العراق .

2- جميل كاظم جميل بني فضل، دور محكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل الفلسطينية في تحقيق العدالة الضريبية، مقدمة لاستكمال درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2018 وهدفت الدراسة إلى التعرف على محكمة استئناف ضريبة الدخل في فلسطين وتتمثل الإشكالية في الدراسة في التعرف على مدى تحقيق المحكمة الاستئنافية للعدالة الضريبية وما هو الدور الذي تلعبه في سبيل تحقيق ذلك، نظرا لتخصصها في المنازعات المتعلقة بالضريبة والتي هي أحد أهم أركان تحقيق العدالة في المجتمع، كما أنّ العدالة الضريبية لا تتحقق إلا إذا كان التشريع الضريبي عادلا كفاية، كما هدفت الدراسة كذلك إلى تسليط الضوء على محكمة الاستئناف ومعرفة تخصصاتها والتعرف كذلك إلى العدالة الضريبية والمعوقات التي تواجهها ووسائل تحقيقها أيضا أسباب المنازعات الضريبية وسبب نشوئها وقد حاول الباحث أيضا من خلال دراسته تزويد الجهات المعنية بكلّ النتائج التي وصل إليها في بحثه و تتجلى أهمية الدراسة في نظر الباحث في كون العدالة الضريبية أحد أبرز القواعد التي يجب أنّ يركز عليها أيّ نظام ضريبي كما تبرز أهمية البحث في معرفة أهم التعديلات التي مست ضريبة الدخل في فلسطين منذ نشأتها إلى تاريخ إعداد الرسالة العلمية وما خلفته من نزاعات ضريبية لدى المحكمة وقد رأى الباحث أنّه لا بد من دراسة هذا الموضوع باستفاضة بسبب قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في بلاده وقد توصل إلى عدة استنتاجات أبرزها:

- أنّ القانون الضريبي الفلسطيني لم يشكلّ لجنة خاصّة للنظر في الاعتراضات المتعلقة بضريبة الدخل؛

- أنّ المشرعين الفلسطينيين لم يعالجوا الحالات التي قد تحدث أمام محكمة الاستئناف، مثل ازدواج ضريبة الدخل بالنسبة للمكلف؛

- الإرتباط الوثيق بين العدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية ؛

وبخصوص أهم التوصيات فقد أوصى بعدة تعديلات على ضريبة الدخل أهمها:

- ضرورة إعادة إصلاح ضريبة الدخل، فيما يتعلق بالطعن الإداري على حجم الضريبة المقدرة؛

- ضرورة إعادة إصلاح ضريبة الدخل، فيما يتعلق باستئناف قضايا ضريبة الدخل لإصدار القرار النهائي حولها؛

- ضرورة إعادة إصلاح ضريبة الدخل ، حيث يجب أن يشمل هذا التعديل الإعفاءات الضريبية لتشمل الإعاقة وإلغاء تحديد الإعفاء الجامعي المتعلق بطلبين فقط وعدم حصره بعدد معين.

3- دعاء أحمد جمعة عبد الدايم، أثر الإعفاءات الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية في النظم الضريبية (الدخل ، القيمة المضافة الأملاك) المطبقة في فلسطين، أطروحة لاستكمال شهادة الماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين 2018، حيث تساءل الباحثين إمكانيّة الإعفاءات الضريبية المتعلقة بضريبة الدخل تحقيق العدالة الاجتماعية وهدف من خلال ذلك إلى معرفة الدور الذي تؤديه ضرائب الدخل والأملاك والقيمة المضافة للوصول إلى العدالة الاجتماعية، وقد اختار الباحث هذا الموضوع لقلة الأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع حيث اتبع في ذلك المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى عدة نتائج يمكن أن نذكر أهمها على النحو التالي :

- أسفرت الإعفاءات الضريبية أنّ لها أثر إيجابي في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك يشمل ضريبة الدخل والأملاك والقيمة المضافة؛

- أنّ العدالة الضريبية قادرة على التقليل من التهرب الضريبي؛

وبشأن التوصيات فقد أوصى الباحث بـ:

- ضرورة أنّ يأخذ المشرعون في فلسطين العدالة الاجتماعية بعين الاعتبار عند وضع النظم الضريبية ؛

- ضرورة فحص الإعفاءات الضريبية من فترة لأخرى المذكورة في القوانين الجبائية الفلسطينية من حين لآخر وذلك بما يتماشى مع الواقع الفلسطيني.

4- م.م. علاء حسين علوان، تقويم تحقيق العدالة الضريبية في طرق وأساليب تقدير ضريبة الدخل دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الأول لعام 2018، كلية إقتصاديات الأعمال، مجلة دراسات محاسبية ومالية جامعة النهرين، العراق، وكان الهدف من البحث قياس الدرجة التي وصلت إليها العدالة الضريبية ومدى تحققها من خلال الأساليب المستخدمة في تقويم مداخل المكلفين بالضريبة وشمل البحث حدوداً زمنية ومكانية فأما الزمنية فكانت من سنوات 2015 حتى 2017 أي ثلاث (3) سنوات والمكانية فكانت في أعلى مستوى الهيئة العامة للضرائب في جمهورية العراق وكما هي العادة فقد بدأ الباحث بتعريف العدالة الضريبية وأشار إلى أنّها سمة أساسية من سمات أي نظام ضريبي وأكد أنّ لها أركان وهي المساواة والعمومية والشخصية الضريبية أي أنّ الكاتب أراد أنّ يشير إلى أنّه إذا انعدمت إحداها هذه الأركان انهار مفهوم العدالة الضريبية تماماً، كما أشار إلى أنّ هناك نوعين من العدالة الضريبية مثلما أشرنا في بحثنا وهما

العدالة العمودية والعدالة الرأسية وقد ركز الباحث على أهم الطرق المستعملة لتقدير مداخيل المكلفين ضف على ذلك فقد ألقى الكاتب على أنه يجب مراعاة ظروف المكلفين عند سداد الضريبة وأن تكون ملائمة مع مبدأ الإقتصاد في التحصيل أي مراعاة القواعد الكبرى للضريبة مع ظروف المكلفين بها وختاماً قدم مجموعة من التوصيات أهمها وجوب أن تعيد النظر في النظام الضريبي وقد لاحظ أن الدولة تعتمد على أسلوب على طريقة الضوابط الصادرة منها وأشار إلى أنها تحمل مجموعة من السلبيات.

5- د.ناصر عبد الكريم، العدالة الضريبية والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، شبكة المنظمات الغير الحكومية العربية وشبكة التنمية والمؤسسات الشريكة لها، ديسمبر 2018، وكان هذا البحث باللغة الانجليزية وتوجد منه نسخة بالعربية من طرف شبكة المنظمات العربية غير حكومية بين سنوات 2016 و 2018 مدعوماً من مؤسسة فورد ومؤسسة كريستيان أيد وتم دراسة أربعة (4) دول عربية هي مصر و الأردن وفلسطين ولبنان وكان الهدف هو معرفة أهم صفات النظم الضريبية في هذه الدول وأوجه الشبه والاختلاف بينها ودرجة استجابة هذه النظم لمتطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية وكذا الإصلاحات الواجبة في هذه النظم للوصول إلى تحقيق العدالة حيث اعتمد الباحث على دراسة مقارنة سابقة لسنة 2014 للدول السابقة الذكر إضافة إلى المغرب ويبحث هذا التقرير في سبل دعم الأنظمة الضريبية والمالية في الدول العربية بغية تحقيق العدالة والتنمية الاقتصادية وتهدف الدراسة أيضاً إلى تدعيم المجتمع المدني من أجل الوصول إلى العدالة الضريبية المراد تحقيقها في الدول العربية ويدعو هذا التقرير المنظمات المدنية الأخرى إليه لتحقيق هذا الهدف وكيفية جعل هذه المنظمات تساعد الحكومات لتحقيق العدالة الضريبية والاجتماعية وخلص التقرير في النهاية إلى أنه يمكن للأنظمة الضريبية الوصول إلى تحقيق العدالة الضريبية في بلدانها من خلال :

- صيانة حجم الإنفاق على الخدمات والتنمية الاقتصادية العادلة ؛

- إعادة توزيع الثروة بهدف التقليل من الحدة التفاوت بين طبقات المجتمع أيضاً بين الرجال والنساء ؛

- استبدال الممارسات الغير مفيدة للأفراد والشركات على حد سواء من خلال إعادة تسعير البضائع ؛

- تشجيع النشاط الإقتصادي لدعم خطط التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

6- أ.م.د.حسين عاشور جبر العنابي، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد وفيصل سرحان عبود العزاوي كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالى، التخطيط للحد من ظاهرة التهرب الضريبي من خلال عدالة توزيع الأعباء الضريبية على المكلفين (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب في العراق)، مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد 13 العدد 44

الفصل الثالث 2018 م، وكان البحث يهدف إلى الكشف عن تأثير توزيع العبء الضريبي على المكلفين بغية الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وتطبيق مبادئ الضريبة على جميع دافعي الضرائب وتكمن أهمية البحث في كونه يسعى إلى إظهار تنمية عادلة لتوزيع العبء الضريبي للتقليل من التهرب الضريبي في العراق، وقد كانت الفرضية العلمية تكمن في أنّ توزيع العبء الضريبي بين المكلفين بطريقة عادلة يساهم في التقليل من ظاهرة التهرب الضريبي وكان البحث على مستوى الهيئة العامة للضرائب على أساس أنّه لا يمكن استخدام هذا الأسلوب إلى معها وقد استخدم الباحثان الأسلوب الاستنباطي الاستقرائي الفرضي أيّ ثلاثة (3) أساليب معاً، وقد توصل النتيجة إلى أنّ حسن اختيار الوعاء الضريبي له تأثير على نوعية عائدات الخزينة العمومية وعدالتها كما أنّ توسيع نطاق الضرائب ساهم في زيادة ظاهرة التهرب الضريبي التي تهدد خزينة الدولة وتحول دون تحقيق أهدافها كما توجد علاقة عكسية تصل إلى حدود 95% ما بين العدالة الضريبية والحد من ظاهرة التهرب حيث بلغ معامل الارتباط الخطي إلى 0.823 بمعنى أنّه كلما زادت العدالة الضريبية كلما قل التهرب الضريبي من المكلفين والعكس صحيح زد على ذلك أكد الباحثان بضرورة إمداد إدارة الضرائب في العراق بمزيد من الإمكانيات اللازمة لتحقيق العدالة الضريبية.

7- د. نصر عبد الكريم خبير اقتصادي وفراس جاير باحث في الدراسات التنموية، مؤشر العدالة الضريبية، منشورات مفتاح، الطبعة الأولى، 2018، وهي عبارة عن تقرير لمنظمة أوكسفام الواقع مقره في أكسفورد ببريطانيا، وهو يتحدث عن العدالة الضريبية في فلسطين المحتلة ويهدف التقرير إلى إحاطة جميع مكونات المجتمع المدني والأفراد بالمعلومات الكميّة والتوعيّة حول النظام الضريبي الفلسطيني وقد اعتمد المؤشر على عدة بيانات موجودة لديه تتعلق بالعبء الضريبي وتوزيعه على المكلفين، أيضاً كيفية تسيير إدارة الضرائب في فلسطين وهذا من أجل تقييم جيد لمستوى تحقّق العدالة الضريبية ويهدف المؤشر إلى :

- تحليل النظام الضريبي الفلسطيني وإعطاء صورة تاريخية بشأن التطورات التي عرفها النظام الضريبي الفلسطيني؛

- إظهار التوجهات المتعلقة بالتغيرات السياسيّة وآثارها؛

- قياس توزيع العبء الضريبي على الأفراد؛

- وقياس مستوى العدالة الضريبية؛

- تحديد كلّ السياسات المؤثرة على العدالة الضريبية؛

- وأخيراً إعطاء توصيات متعلقة بالسياسة الضريبية .

وأورد التقرير أنّ النظام الضريبي في فلسطين المحتلة أنه يتميز بثلاثة (3) خصائص هي: الاتصال الوثيق بالاحتلال واعتماده على الضرائب الغير مباشرة واعتماده بشكل واضح على الخدمات والمساعدات المقدمة إليه، وخلص في الأخير إلى أنّ النظام الضريبي في فلسطين غير عادل بشكل كبير ولا يحقق الهدف الاجتماعي المنوط به والذي هو أحد الأهداف الرئيسية لأيّ نظام ضريبي بمعنى آخر لا يحقق العدالة الضريبية كما أشار البحث قبل قليل، لذلك قام بإعطاء مجموعة من التوصيات يمكن إجمالها في ما يأتي :

- إعادة هيكلة النظام الضريبي الفلسطيني لتحقيق مزيد من العدالة الضريبية؛
- وجوب شفافية الإجراءات الضريبية ووضوحها مما يتيح فرصا للرقابة الضريبية؛
- الحرص على أنّ يحقق النظام الضريبي الأهداف الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب الهدف المالي؛
- الحرص على أنّ يكون هناك تواصل بين الدوائر الضريبية؛
- الصرامة في محاربة الفساد في الدوائر الضريبية.

8- أحمد عوض، السياسات الضريبية والعدالة الاجتماعية في الأردن، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلومات، 2017، وتهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالنظام الضريبي الأردني وأثره على العدالة الاجتماعية في الأردن وباعتبار النظام الضريبي أحد أدوات إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع المتعددة، وتشتمل الدراسة على عنصرين (2) رئيسيين الأول يتعلق بالضريبة وأهميتها والثاني يشمل على السياسات الضريبية والعدالة الاجتماعية، كما تهدف الدراسة إلى تحليل مكونات النظام الضريبي الأردني وفحص العلاقة بينها وبين مؤشر العدالة الضريبية أيضا العلاقة بين التهرب الضريبي والإعفاءات الضريبية والتفاوت الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، واستند الباحث على منهج البحث المكتبي حيث قام بمراجعة الدراسات ذات الصلة بالموضوع واستخدم أداة البحث النوعي من خلال عدة مقابلات، وتكمن أهمية الدراسة في كون السياسة الضريبية تلعب دورا رئيسيا في إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية أيضا تلعب دورا حساسا في دفع عجلة التنمية في المجال الاقتصادي، كما رأى الباحث أنّ الأردن يعيش كغيره من الدول العربية حالة من انعدام العدالة في شتى المجالات وتوصل في الأخير إلى عدة نقاط هي كالتالي :

- أنّ النظام الضريبي الأردني يعاني من غموض في التشريعات الضريبية؛

- أن النظام الضريبي الأردني مبني على الضرائب الغير مباشرة بالأساس حيث تعد الضرائب الغير مباشرة أكبر مورد للخزينة العمومية الأردنية؛
 - يتميز النظام الضريبي الأردني بأنه يعاقب الملتزمين بدفع الضريبة ويتساهل مع المتهربين مما ساهم ذلك في زيادة المتهربين من دفع المستحقات الضريبية وذلك باعتراف مسؤولين داخل الحكومة؛
 - يتميز أيضا النظام الضريبي في الأردن بتوسيعه لشريحة الإعفاءات الضريبية.
- وأما التوصيات فكانت كالتالي:
- على المشرع الأردني توسيع شرائح الدخل التي تطبق عليها الضريبة التصاعدية لتصبح ما بين خمسة (5) إلى سبعة (7) شرائح؛
 - التقليل من الضريبة العامة على المبيعات؛
 - التخلي عن الضرائب الخاصة والمرتفعة، خاصة في مجال الاتصالات والمحروقات؛
 - تطوير الرقابة لمحاربة التهرب الضريبي.

9- نبيل عبدو، السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية في لبنان: الحاجة إلى نظام ضريبي عادل، شبكة المنظمات العربية الغير حكومية للتنمية 2017، استهل الباحث بحثه بنكته متداولة بين أوساط الشعب اللبناني وهي: "أنه يتوقعون ضريبة على الاستهلاك الفردي للهواء سوف تفرض قريبا" وتساءل لماذا يشعر أغلب الشعب اللبناني من أنهم يدفعون ضرائب كثيرة ومدى تحقيق النظام الضريبي للعدالة الاجتماعية في لبنان، وحاول من خلال دراسته الإجابة عن هذه الأسئلة عبر تحليل النظام الضريبي في لبنان ودوره الاقتصادي والسياسي وذلك استنادا إلى مقارنة تقنية، حيث لم تحصر هذه الدراسة على دراسة نقاط القوة والضعف للنظام الضريبي اللبناني وابتدأ الباحث دراسته بإلقاء نظرة تاريخية خاطفة حول الإقتصاد السياسي في لبنان وأخرى على النظام الضريبي وأنواع الضرائب التي يحتويها في تشكيلته وقد توصل إلى أن النظام الضريبي اللبناني يقتر إلى العدالة الضريبية وذلك بالنظر إلى حجم التهرب الضريبي في البلاد وغياب الشفافية هذا إضافة إلى كون لبنان ملاذا ضريبيا آمنا نظرا لسرية القوانين التي يسنها المشرع وأهم من ذلك أن وظيفة إعادة توزيع المداخيل شبه منعدمة تمّ أمّا في البنية الضريبية للبنان والأخطر من هذا أنه يتمّ نقل جزء من ضرائب الدخل التي تفرض على ذوي الأجور المتوسطة والمنخفضة إلى جيوب رجال الأعمال والسياسيين كما وصل الباحث إلى عدة استنتاجات كالتالي :

- أنّ الفئات ذات الدخل المنخفض تدفع الضريبة الغير مباشرة أكثر من الفئات ذات الدخل المرتفع؛
 - انعدام التوزيع العادل للدخل حيث يلاحظ أنّه هناك تحويلا من دخل العمال إلى أصحاب رؤوس المال؛
 - ارتكاز الثروة في أيدي قلة من اللبنانيين على حساب الأغلبية الساحقة.
 - وللوصول إلى تحقيق العدالة الضريبية أشار إلى إتباع التوصيات التالية :
 - تشجيع القطاعات الإنتاجية والتوظيف الرسمي؛
 - تطبيق ضريبة الدخل الشامل والتي تشمل الدخل ما عد الدخل الربعي؛
 - إصلاح الضرائب على الاستهلاك وذلك من خلال استبدال المعدل الموحد على ضريبة القيمة المضافة بمعدلات متنوعة وإلغاء الإعفاءات على المقتنيات الغالية الثمن وفرض ضرائب عليها؛
 - الحرص على أنّ يكون النظام الضريبي ذا شفافية واضحة.
 - وهو يقوم على أخذ ظروف المكلف ومركزه المالي.
- 10-** أيمن جرادات، أثر التعديلات التي تمت على قانون ضريبة الدخل خلال عامي 2014 و2015 على تشجيع الاستثمارات وتحقيق العدالة الضريبية، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين، 2017، تبرز أهمية البحث بحسب الباحث في أنّ التغييرات الأخيرة التي مست الضرائب في فلسطين لا يمكن معرفة أثرها في تشجيع الاستثمارات والعدالة الضريبية، وتكمن أهمية البحث في دراسة اثر هذه التعديلات الضريبية على واقع الاستثمار في فلسطين وكذا العدالة الضريبية، أما بخصوص الإشكالية فقد استفسر الباحث عن مدى تحقيق التعديلات الموضوعية من قبل المشرع في تحقيق العدالة الضريبية وتشجيع الاستثمار وفي النهاية توصل إلى عدة استنتاجات منها ما هو متعلق بالمجال الاجتماعي :
- أنّ الإعفاءات التي تمسّ موظفي الجامعات الفلسطينية أثار ضجة في الشارع الفلسطيني، حيث طالب البعض أن يشمل ذلك الأطباء والمهندسين أيضا؛
 - أدى توسيع الشرائح الضريبية إلى خلل في إعادة توزيع الثروة بين مختلف طبقات المجتمع ممّا أثر على تحقيق الهدف الاجتماعي حيث أنّه يصبّ في مصلحة الطبقة الغنيّة فقط؛

كما أنهى الباحث دراسته بعدة توصيات منها:

- إعادة النظر بشأن التعديلات التي تشمل الإعفاءات الضريبية؛

- الحرص على دراسة مستويات غلاء المعيشة، وإعادة تعديل الشرائح الضريبية حتى تستفيد منه طبقات المجتمع الفقيرة مع مراعاة قدرتهم التكلفة.

11- أندرو جويل، ماريو منصور، بريثا ميترا، كارلوس درالفيس، العدالة الضريبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2015، وهي مذكرة غير مكتملة لكم سمح صندوق النقد الدولي بنشرها حيث صرح بتوزيعها مسعود أحمد وفيتور غاسبار وذلك بغرض التعليق عليها وإجراء حوار بناء حولها، وبشأن المعلومات الواردة في المذكرة فقد أخلى صندوق النقد الدولي ومجلسه التنفيذي والإدارة العليا للصندوق أي مسؤولية بشأنها واعتبرها تمثل آراء كتابها، وقد أحس الباحثون عندما قاموا بوضع ملخص شامل حول الدراسة لتسهيل فهم المذكرة بالنسبة للطلبة والباحثين على حد سواء، وقد أكد الباحثون أن موضوع العدالة الضريبية موضوع ذو أهمية كبيرة في الدول العربية في كل من شمال إفريقيا والشرق الأوسط وذلك راجع إلى الضغوط الكبيرة التي تشهدها هذه الدول من قبل شعوبها لدعم الحرية والعدالة في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية حيث كانت سبب التحولات التي تعرفها المنطقة، وأكد البحث على أنه يستحيل تحقيق العدالة من خلال السياسة الاقتصادية فقط بل يجب أن يشمل ذلك السياسة المالية أيضا، حيث أن الإيرادات الضريبية إذا تم استخدامها على أحسن وجه من خلال دعم النمو وتوزيع الدخل بشكل عادل وإصلاح البنية التحتية من مستشفيات وتحسين التعليم فإن ذلك سيساهم بشكل كبير سيساهم في تحقيق العدالة كون الضريبة نقطة التقاء بين الدولة والمواطن، وكذلك بحثت هذه الدراسة عن سبل تحسين الأنظمة الضريبية في البلدان العربية، وأكد أن السياسات الضريبية الصحيحة يمكن لوحدها أن تحقق العدالة المرجوة من خلال توزيع الأعباء الضريبية بشكل عادل بين المكلفين بالضريبة وكمية ما يتم تحصيله من الضرائب، أيضا كيفية تطبيق النظام الضريبي بشكل فعال في الميدان كما قامت الدراسة بتقسيم الدول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى مجموعتين الأولى تتضمن الدول الغير مصدرة للنفط أي المستورة له والثانية الدول المصدرة للنفط، ووصلت الدراسة إلى أن التظم الضريبية في هذه الدول لا تتحرى تحقيق العدالة الضريبية على الرغم من وجود فرص لتحقيق العدالة في هذا المجال فعلى سبيل المثال فإن ضريبة الدخل الشخصي على المكلفين الطبيعيين ليست ذات طابع تصاعدي في معظم الأحيان وهذا راجع إلى تدني معدلات الضريبة فيما يخص الفئات العليا أي أن الضريبة تمس ذوي الدخل المتوسطة المرتفعة نسبيا وكذلك استبعاد المداخل غير مداخل الأجور أما الضريبة على الشركات فإنها لا تتميز بتوفير المنافسة بشكل كبير لأنها تحتوي على إعفاءات كثيرة في معظم الدول المنطقة والتي تكون بصفة غير شفافة، أما ضريبة

القيمة المضافة فقد رأى صندوق النقد الدولي أنّها تواجه معضلات حمة بسبب تنوع معدلاتها وكثرة الإعفاءات فيها وتعاني من ضعف الاستهداف أيضا وخلاصة القول نستطيع أن نقول أنّ النظم الضريبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتسم بعدم الكفاءة وهي غير مقاومة للتقدير الاستثنائي ما يؤثر على العدالة في المنطقة.

وبخصوص الدول المصدرة للنفط فقد أدى اعتمادها على ضرائب في هذا المجال إلى غلق الفرص لوضع ضرائب جديدة وبالتالي فهي بحاجة ماسة إلى إنشاء أنظمة ضريبية تتميز بالبساطة والعدالة الضريبية وختام أفقد قدم صندوق النقد الدولي في رسالته هذه مجموعة من النصائح لتحقيق العدالة الضريبية بشكل حسن نوجزها فيما يلي:

- بخصوص الدول الغير المصدرة للنفط فقد دعا الباحثون إلى دمج معدلات ضريبة القيمة المضافة وحسن ترشيد الإعفاءات والتخلي عن جميع الإعفاءات المتاحة الخاصة بضريبة الشركات وتبسيطها لتشجيع المنافسة بين الشركات ومنحها فرص متساوية رفع معدلات الضريبة على الدخل وتقسيمها إلى ثلاثة (3) أو أربعة (4) فئات وتوسيع هذه الضريبة لتشمل جميع المداخل ووضع ضريبة على الثروة وتطوير الغدارة الجمركية والضريبة لتواكب تطورات العصر؛

- أمّا بخصوص الدول المصدرة للنفط فقد نصح الباحثون أنّ تقوم حكومات هذه الدول باستغلال هذه الإيرادات على أكبر حد ممكن ووضع ضريبة القيمة المضافة وأخرى على الدخول والشركات بمعدلات منخفضة وتطبيقها على الشركات بوجه خاص ووضع ضرائب على المكوس وتحسينها أيضا استحداث ضريبة على الدخل؛

وفي الأخير أصرّ الباحثون في مذكرتهم على وجوب أن تقاوم الأنظمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التيارات المناهضة لإصلاح المنظومة الضريبية في دول المنطقة.

12- عبد الجليل بدوي، النظام الجبائي ودوره في قيام العدالة الاجتماعية، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهي عبارة عن دراسة علمية مطولة من أكثر من ستين (60) صفحة، نوفمبر 2014 وقد أكد الباحث في مقدمته على أنّ النظام الضريبي لأيّ دولة هو الذي يعكس صورتها الاجتماعية والاقتصادية ومنه فإنّ النظام الضريبي هو الركيزة الأساسية للوصول إلى العدالة الضريبية ومنها إلى العدالة الاجتماعية وقد أشار البحث أيضا إلى المراحل التاريخية التي مرّ بها النظام الضريبي التونسي منذ ما قبل الإحتلال الفرنسي إلى تاريخ إعداد هذا البحث، نلاحظ أنّه في هذه الدراسة العلمية أنّ الباحث أشار إلى ضرورة وجود إصلاح ضريبي حقيقي في تونس وأنّ الإصلاح الضريبي أصبح اليوم ضرورة ملحة في تونس وأنّ البحث على بديل في النظام الضريبي في تونس صار متاحا بعد الإطاحة بنظام الرئيس الأسبق على زين العابدين علاوة على هذا فإنّ الأطراف المهنية في تونس أصبحت تدعو إلى ضرورة إيجاد بديل للنظام الضريبي الحالي في

تونس وكذلك منظمة العمال في تونس تدعوا إلى إقامة عدالة ضريبية حقيقية في تونس بل وأكثر من ذلك حتى وزارة المالية صار ضمننت هذا المضمار.

13- ماكسيم بارودي، ، ميشال فورسي، الفرنسيون والعدالة الضريبية، المدرسة باريس العليا العادية، 2013، وهي عبارة عن دراسة علمية فرنسية حيث قام الباحثان بتقديم استبيانين اثنين إلى المواطنين الفرنسيين في مدينة باريس وضواحيها، وقد شمل الإستبيان الأول أكثر من ألف مواطن مقيم أما الإستبيان الثاني فشمّل 400 مقيم ما بين 18 سنة حتى 70 سنة من أصحاب المهن الحرة والموظفين وغيرهم فقد لاحظ الباحثان أنّ جميع الفرنسيين متفقين على أنّ الضرائب مرتفع جدا في بلدهم وهو ما يؤيد ما أشارا إليه في بداية الاستبيان حين قالوا : "فرنسا البلد الذي يتم فيه تسديد الكثير من الأعباء والضرائب" كما لاحظا أنّ أفقر الناس في فرنسا يشعرون بكثير من الإهمال وعدم الحصول على الخدمات الاجتماعية بكثير وبعبارة أخرى لا يشعرون أنّ النظام الضريبي عادل كفاية في فرنسا وقد استنتج الباحثان أيضا أنّ الفقراء في فرنسا غالبا هم من يتحملون دفع الضرائب وأهم الأكثر حرمانا من المرافق العمومية في فرنسا، كما أنّ الغالبية العظمى منهم مع زيادة الضرائب على الأغنياء حتى لو دفعهم ذلك على مغادرة فرنسا.

14- سعيد التوم إسماعيل محمد، الربط الضريبي وأثره على عدالة النظام الضريبي بالسودان، بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل (دراسة تحليلية)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2009، السودان، حيث تناول الباحث بالدراسة والتحليل أثر الربط الضريبي على وجود العدالة ضمن النظام الضريبي في السودان أما بخصوص الإشكالية فقد تمثلت في أنّ النظام الضريبي في السودان يهدف إلى تحصيل الضرائب من المكلفين بغية تحقيق الربط الضريبي المدرج مسبقا في النظام الضريبي للدولة حيث أنّ هذه الإجراءات لا تتناسب مع القدرة التكليفية للمكلف بالضريبة وكذا قدرتهم المالية وقد استفسر الباحث عن مدى تأثير الربط الضريبي المحدد من طرف الدولة والمحصل من الإدارة الضريبية على تحقيق العدالة الضريبية في حد ذاتها أي ما مدى تأثيرها على النظام الضريبي وهدفت الدراسة إلى التعرف على الربط الضريبي ودعائمه أيضا صرف الضوء على سلبات الربط الضريبي، واستعمل الباحث في دراسته الأسلوب الاستنباطي والاستقرائي والوصفي التحليلي لدراسته واستند أيضا إلى عدة فرضيات منها كفاءة الإدارة الضريبية في تقدير وجمع الضرائب بتخفيف حملها على دافعيها وفي الأخير توصل الباحث إلى عدة استنتاجات من بينها أنّ استعمال الطرق الغير الملائمة يعيق استمرار المكلف في نشاطه وأنّ فرض الضريبة بصورة عفوية يؤثر سلبا على استهلاك رؤوس الأموال للممولين وغير ذلك من النتائج المهمة كما أنّه أعطى مجموعة من التوصيات مثل وجوب تقدير الضريبة تقديرا صحيحا حتى تتحقق العدالة أمام المكلفين، وإتباع الإدارة الضريبية الأساليب المثلى في التحصيل بما يناسب ظروف المكلف والعمل على توزيع الربط الضريبي

بين مكاتب الضرائب بصورة علمية وضرورة مواكبة التكنولوجيا الحديثة في الإدارات الضريبية أيضا إتباع طرق مراجعة تتلاءم مع نشاط المكلفين بالضريبة.

15- زياد أحمد علي عرباسي، العدالة الضريبية من وجهة نظر أرباب الصناعات الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية أطروحة لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008، تسعى هذه الدراسة إلى البحث في مدى عدالة النظام الضريبي الفلسطيني من وجهة نظر أرباب الصناعات الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية ورضاهم عن النظام الضريبي، حيث قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي للعينات المراد دراستها وقام كذلك بتوزيع استبيان واحد على عدة 120 شركة في المنطقة شملت أربعة (4) محافظات هي: نابلس قلقيلية وطولكرم وجنين. وقد أحسن الباحث عندما قام بتوزيعها على رؤساء الشركات وأربابها وهذا راجع إلى أنه يستحيل أن يصل أحد إلى المعلومات الحساسة للشركة أي أحد إلا إذا كان في هرم السلطة داخل الشركة وقام أيضا باستخدام النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الإحصائية وهذا أيضا أمر إيجابي كونه يسهل على القارئ فهم المعطيات وتحليلها بسهولة فائقة وقد استنتج الباحث أنّ هناك رضا مقبول لدى أرباب الصناعات حول معدلات الضرائب والإعفاءات المطبقة التنزيلات على الدخل أيضا طرق التحصيل والسداد والغرامات التي وضعها المشرع الفلسطيني، وفي الأخير قام بإعطاء مجموعة من التوصيات إلى إدارة الضرائب الفلسطينية كإعادة استخدام القانون رقم 204 لسنة 2017 مع مراعاة التغييرات من حين لآخر وإصلاح التشوهات الهيكلية داخل النظام الضريبي الفلسطيني وضرورة التواصل بين الدوائر الضريبية في فلسطين.

المطلب الثاني: الأسلوب المتبع في منهجية البحث

الفرع الأول: المنهجية المتبعة في الدراسات السابقة:

هناك عدة طرق للتعامل مع هذا النوع من الدراسات العلمية، وتفاديا لسرقة العلمية والأدبية وحفاظا على الأمانة العلمية الواجب التقيد بها عند إعداد مذكرات التخرج الواجب على كل طالب أو باحث الإلتزام بها، وتجنب أي غموض في إعداد مذكرتنا هذه فقد ارتأينا أنّ نستعمل أسلوب إمراد، وهذا راجع إلى أنّ هذا الأسلوب يسهل على أي شخص دراسة المذكرة بسهولة كما أنه يساعد في تصفح المذكرة بيسر، ضف إلى ذلك أنّ هذا النوع من الأساليب المنهجية صار شائعا في الآونة الأخيرة، لأنه يسهل عملية جمع المعلومات وتحليلها في أسرع وقت أي أنه يشجع على الدراسة الميدانية للدراسة المراد القيام بها.

الفرع الثاني: هدف الدراسات السابقة

يمكننا أن نلاحظ أن هناك اختلافا شاسعا بين أهداف الدراسات السابقة بشكل جلي وواضح، حيث ركزت بعض الدراسات على مدى تحقق العدالة الضريبية في نظام ضريبي بحد ذاته مثل النظام الضريبي في الجزائر أو العراق أو فلسطين وبعضها ركز على بعض الأنظمة الضريبية في العالم العربي مثل مذكرة صندوق النقد الدولي وبعضها على مستوى دول معينة، وبعض هذه الدراسات سعى إلى قياس مستوى تحقق العدالة الضريبية على شكل مؤشرات، وآخرون حاولوا أن يجسوا نبض المجتمع وبيان رأيه في النظام الضريبي الخاص ببلدهم أيضا هناك من حاول التركيز على تقويم قياس العدالة الضريبية من خلال طرق إحصاء ضريبة الدخل وغيرها كثير .

وسوف نحاول التركيز في بحثنا هذا على مدى تحقق العدالة الضريبية في الجزائر من وجهة نظر المكلفين وذلك من خلال توزيع استبيان على شريحة محدّدة من الأفراد، كون هذا الموضوع لا يمكن معرفة مدى تحققه على أرض الواقع إلا إذا رجعنا على الأشخاص المكلفين بهذه الضرائب هذا إذا علما أن مفهوم العدالة يتغير من شخص لآخر.

المطلب الثالث: التعليق على الدراسات السابقة

ما يمكن ملاحظته بشأن الدراسات السابقة هو أن مفهوم العدالة الضريبية صار موضوعا في غاية الأهمية في السنوات الأخيرة لاسيما في العالم العربي، وذلك من خلال كثرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، وأبسط مثال حي هو كون بعض الدول العربية طلبت مشورة من صندوق النقد الدولي بشأن سبل تحقيق العدالة الضريبية، غير أن الدراسات التي تم إجراؤها في الجزائر شحيحة جدا إذا ما إذا قارناها بدول عربية أخرى مثل فلسطين فهي لا تتعدى ثلاثة (3) دراسات ذكرناها في المطلب الأول.

كما أن أهداف الدراسات السابقة تعددت من بحث لآخر لكنّها ركزت على الضرائب التي تمسّ الشخص الطبيعي مثل ضريبة الدخل والأملاك والقيمة المضافة وركزت بعض البحوث حول مدى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال العدالة الضريبية باعتبار هذه الأخيرة ما هي إلا جزء من كلّ وهو العدالة الضريبية، أمّا سبل تحقيق العدالة الضريبية فقد كان متعددا هو الآخر فقد ركّز بعض الباحثين على تحليل مكونات النظام الضريبي والآخر حاول البحث عن الأساليب والطرق المثلى لإحصاء الضريبة وجمعها.

وما يمكن استنتاجه من الدراسات التي مرت معنا أن تحقيق العدالة الضريبية في مجتمع من المجتمعات شبه مستحيل، وذلك يعود إلى أن العدالة الضريبية مصطلح تشوبه تعقيدات كثيرة كأي مصطلح آخر، كما أن الوصول إلى إرضاء الناس داخل

المجتمع الواحد أمر مستحيل حيث أنّ ما يراه بعض الأفراد عادلا يراه آخرون ظلما، فعلى سبيل هناك دراستان بخصوص العدالة الضريبية في فلسطين الأولى لزياد أحمد علي عرباسي استنتج فيها أنّ أرباب الصناعات الفلسطينية يرون النظام الضريبي عادلا في بلدهم وآخر للدكتورين نصر عبد الكريم وفراس جابر وقد توصلا فيه إلى أنّ النظام الضريبي في فلسطين غير عادل كفاية، وهنا نلاحظ وجود فرق شاسع بين الدراستين والسبب في ذلك راجع إلى أنّ العدالة الضريبية مفهوم واسع جدا والوصول إليه أمر غاية في التعقيد فإذا كانت دولة متطورة من الناحية الاجتماعية مثل فرنسا يرى معظم المواطنين فيها أنّ النظام الضريبي في بلدهم تنعدم فيه العدالة الضريبية وأنّ الفقراء هم من يدفعون ضرائب أكثر ولا ينالون نصيبا كافيا من الخدمات الاجتماعية فما بالك بدولة مثل لبنان التي تعاني من كلّ النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي يرى أغلب مواطنيها أنّ العدالة المنعدمة من الأساس.

خلاصة الفصل الأول:

لقد تناولنا في هذا الفصل كل من مفهوم الضريبة وأهم أهدافها، كما رأينا أهم الضرائب المشكّلة للنظام الضريبي الجزائري حيث يمكننا أن نلاحظ من خلال ما سبق أنّ النظام الضريبي الجزائري يتشكّل من حزمة متنوّعة من الضرائب التي تمسّ مختلف أصناف المداخل في الجزائر.

كما أشرنا فيه إلى مفهوم العدالة الضريبية وأهم خصائصها ومناهج تحقيقها، واستنتجنا من خلال الدراسات السابقة التي أجريت حول العدالة الضريبية أنّها مفهوم نسبيّ يصعب إعطاؤه تعريفاً معيّناً أو الإحاطة به بشكل كامل، كما لاحظنا أنّ العدالة الضريبية صارت تشكّل محورا رئيسياً للباحثين والدّول على حدّ سواء وهذا يظهر جلياً من خلال تنوّع الدراسات التي أجريت في دول عديدة منها دول عربيّة وكذلك من خلال مذكرة صندوق النقد الدوليّ.

وسنحاول في الفصل الثاني قياس درجة تحقّق العدالة الضريبية في الجزائر من خلال دراسة ميدانية نتحمّس بها رضا المكلفين بالضريبة ومدى شعورهم بوجود العدالة من انعدامها.

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية حول العدالة الضريبية في

الجزائر

مقدمة:

بعد أن عالجنا في الفصل الأول العدالة الضريبية وكل ما له صلة بها من مفاهيم، وتطرقتنا إلى مفهوم الضرائب ومبادئها وأهدافها وكذلك أنواعها في الجزائر، سنحاول في هذا الفصل وهو الجانب الميداني لدراستنا جس نبض الشارع الجزائري ومحاولة معرفة رأيه في مدى تحقق العدالة الضريبية في الجزائر ودرجة رضاه عن التشريعات الضريبية المعمول بها في الجزائر، وهل يراعي المشرع الجزائري أهم مبادئ تقوم عليه الضريبة وهو العدالة الضريبية؟ والهدف الحقيقي المراد الوصول إليه من هذا الفصل هو الإجابة عن الإشكالية المطروحة سابقا " إلى أي درجة يحقق فيها النظام الضريبي الجزائري العدالة الضريبية؟"

لذلك قررنا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين هما:

المبحث الأول: هندسة الاستبيان

المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان

المبحث الأول: هندسة الاستبيان

تمهيد:

سنخصّص هذا المبحث للتعريف بالمنهجية المتبعة في دراستنا العلمية ويشمل ذلك عينة ومجتمع الدراسة والأدوات الإحصائية المستخدمة، إضافة إلى البرامج الحاسوبية التي استعملناها لتحليل البيانات المتحصّل عليها من خلال الاستبيان.

المطلب الأول: عينة الدراسة وتحكيم الاستبيان

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

نظرا لتعدد أدوات الدراسة التي يعتمد عليها الطلبة والباحثون الأكاديميون في بحوثهم العلمية فقد ارتأينا أنّ أفضل أداة يمكن استخدامها لمثل هذا النوع من الدراسات هي الاستبيان، إذ أنه لا يمكن معرفة مدى رضا المكلف بالضريبة إلا إذا قمنا بسؤاله عن درجة قناعته بعدالة النظام الضريبي المطبق في الجزائري وهل هو حقًا عادل كفاية أم لا؟

أمّا بخصوص العينة فكانت عبارة عن مجموعة متنوّعة من المكلفين بالضريبة من أشخاص طبيعيين (موظفين عموميين، دكاترة ملائك محلات... إلخ) في ولاية عين تموشنت وبخصوص الأشخاص المعنويين فقد تعدّر الوصول إليهم للأسباب المذكورة في صعوبات الدراسة حيث قمنا بتوزيع نموذج استبياني واحد على المكلفين بالضريبة يحتوي على مجموعة من الأسئلة ذات الصلة بموضوع البحث.

الفرع الثاني: تحكيم الاستبيان

بعد الانتهاء من إعداد نموذج للاستبيان قمنا بإرساله إلى مجموعة من الأساتذة المختصين لإبداء رأيهم فيه وكشف الأخطاء والمغالطات التي قد تضرّ بالبحث شكلا أو مضمونا، حيث أنّنا قمنا بتقسيمه في أول الأمر إلى أربع (4) محاور رئيسية تضمّن الأول بعض المعلومات الشخصية والثاني رأي المكلفين (أشخاص طبيعيين ومعنويين كل على حدا) حول الضرائب المفروضة عليهم والثالث مدى شعور المكلف بالأثر العائد عليه من الضرائب على المستوى الاجتماعي، لكنّ لصعوبة توزيع الاستبيان على الأشخاص المعنويين فقد قمنا بحذف هذه الفئة للأسباب المذكورة أعلاه، كما أنّ أحد الأساتذة المحكّمين أشار علينا بحذف بعض الأسئلة وتغيير صيغة أخرى وهذا ما قمنا به بالفعل، وفي الأخير وحتى نكون أكثر صدقا فإننا لا ننكر أنّنا لاقتنا بعض الصعوبات عند إعداد الاستبيان.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

الفرع الأول: أدوات التحليل الإحصائي

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة من الأدوات الإحصائية لتحليل البيانات المتحصّل عليها من مجموعة الاستبيان الموزعة على المكلفين بالضريبة وهي على التّوالي:

- التّسبب المئوية؛

- الأعمدة البيانية؛

- الدوائر التّسببية؛

- كما قمنا باستخدام برنامج SPSS19 لتحليل البيانات المتحصّل عليها من خلال الاستبيان.

الفرع الثاني: أدوات جمع البيانات

الاستبيان: لقد لجأنا في معالجة الجوانب التحليلية للدراسة إلى الاعتماد على استمارة الإستبيان كأداة رسمية للبحث، حيث قمنا بجمع بيانات من خلال تصميم استمارة تكوّنت من عدة محاور ومعلومات شخصية أساسية. وللإجابة على فرضيات الدراسة تمّ استعمال مقياس " ليكرت الخماسي " لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الإستبيان وكذا يوضّح الجدول التالي:

الجدول رقم (01): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج الإحصائي

كما تم تحديد طول خلايا المقياس ليكرت، و ذلك بحسب المدى $5-1=4$ ، ثم تحديد طول الخلية عن طريق قسمة المدى على عدد خلايا المقياس $0.80=5 \div 4$ بعد ذلك نظيف طول الخلية إلى أصغر قيمة في المقياس (و هي الواحد) و ذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا حتى نصل إلى الحدود الدنيا والعليا لكل خلية وتكون كما يلي:

- إذا كان المتوسط الحسابي تقع قيمته بين 1 و 1.80 يصنّف في الخلية بدرجة استجابة منخفضة جدا؛

- إذا كان المتوسط الحسابي تقع قيمته بين 1.80 و 2.60 يصنّف في الخلية بدرجة استجابة منخفضة؛
- إذا كان المتوسط الحسابي تقع قيمته بين 2.60 و 3.40 يصنّف في الخلية بدرجة استجابة متوسطة؛
- إذا كان المتوسط الحسابي تقع قيمته بين 3.40 و 4.20 يصنّف في الخلية بدرجة استجابة مرتفعة؛
- إذا كان المتوسط الحسابي تقع قيمته بين 4.20 و 5 يصنّف في الخلية بدرجة استجابة مرتفعة جدا.

المطلب الثالث: أساليب تحليل البيانات

الفرع الأول: أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة

- 1- النسب المئوية و التكرارات و المتوسط الحسابي النسبي: تستخدم هذه الأساليب من أجل معرفة تكرار فئات المتغير المراد تحليله.
- 2- اختبار 'ألفا كرونباخ' لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
- 3- معامل الانحدار المتعدد: لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع .

4- اختبار Tstudent

الفرع الثاني: قياس صدق الإستبيان و ثبات الدراسة

قبل تحليل البيانات المتحصل عليها باستعمال الأساليب الإحصائية الاختبار الفرضيات المصاغة في هذه الدراسة حيث ندرس أولا ثبات الإستبيان وصدقها وهذا باستعمال معامل الثبات 'ألفا كرونباخ' عن طريق البرنامج الإحصائي.

أ- صدق الإستبيان الظاهري :

تم عرض الإستبيان على مجموعة من الأساتذة المحكمين كما ذكرنا آنفا، وذلك بغية التأكد من مدى تطابقه مع موضوع الدراسة حيث يتكون الإستبيان على المعلومات الشخصية الأساسية و 18 سؤالاً يشمل تغيرات الدراسة وهذا بغرض معرفة وتأكد من صياغة و دقة فقرات الإستبيان.

ب- عرض نتائج الدراسة:

دراسة صحة ثبات الاختبار عن طريق 'ألفا كرونباخ' من خلال تطبيق برنامج الإحصائي تم إجراء اختبار الثبات للعينة المدروسة وتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (02):دراسة حالة العينة

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	47	100,0
	Exclus ^a	0	,0
	Total	47	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

المصدر: من إعداد الطالب الاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS19

Statistiques de
fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,934	18

المصدر: من إعداد الطالب الاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS19

باستخدام معامل الثبات 'ألفا كرونباخ' الذي يتراوح قيمته بين (0-1) أي إذا اقترب من (000) فلا يوجد ثبات في قيمة المعامل، وكما نلاحظ في الجدول 02 أنّ قيمة ألفا تتراوح 0.934 إذن يوجد ثبات في قيمة المعامل.

المبحث الثاني: دراسة و تحليل الإستبيان

المطلب الأول: دراسة و تحليل المعلومات الشخصية

الجدول رقم (03): المعلومات الشخصية للعينة المدروسة

العينة	النوع	السن	المستوى التعليمي
	47	47	47

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS19

الجدول رقم (04) الفئة العمرية للعينة المدروسة

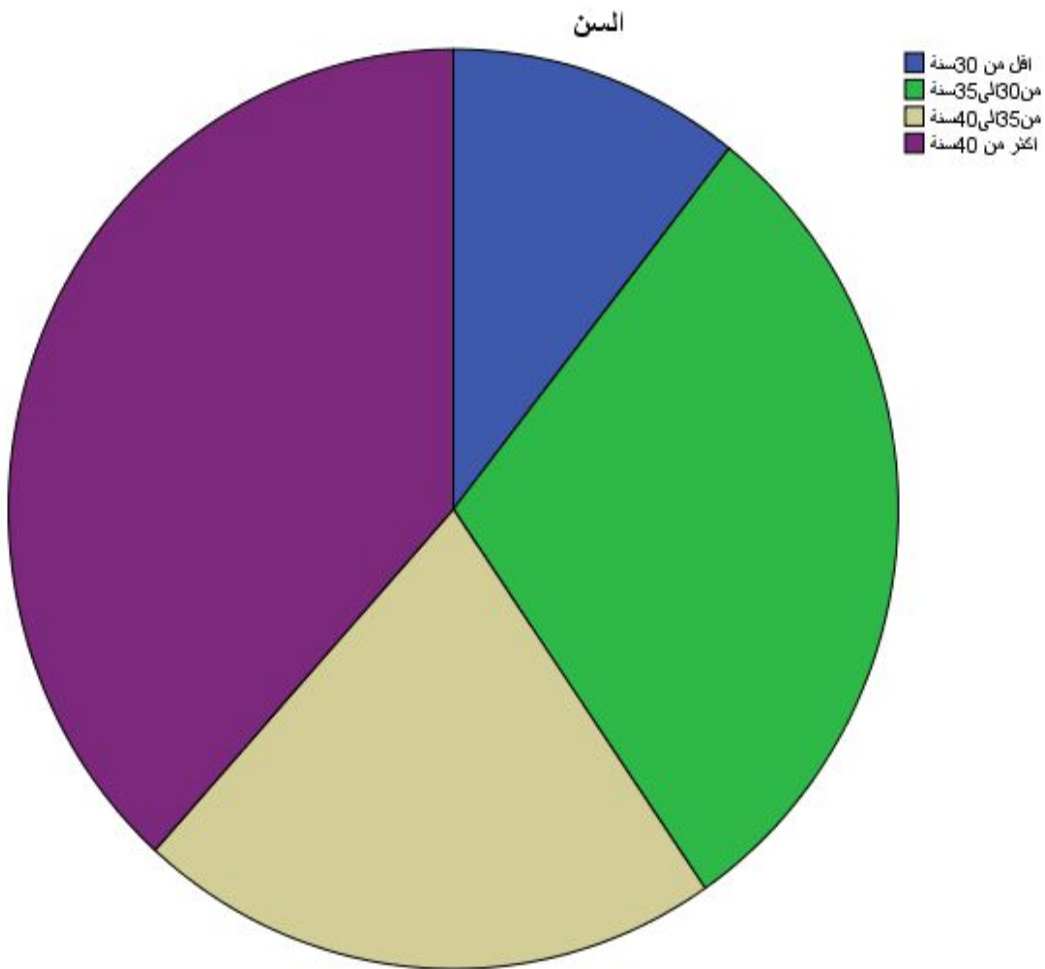
العينة	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصالحة
أقل من 30 سنة	5	10.6	10.6
من 30 إلى 35 سنة	14	29.8	29.8
من 35 إلى 40 سنة	10	21.3	21.3
من 40 سنة أكثر	18	38.3	38.3
المجموع	47	100.0	100.0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS19

تحليل النسب:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن ما نسبته 10.6% بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم أقل من 30 سنة ثم تليها ما نسبته 21.3% بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من 35 إلى 40 سنة و 29.8% بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من 30 إلى 35 سنة أما الفئة العمرية الأكثر إجابة للاستبيان الذين تتراوح أعمارهم أكثر من 40 سنة بنسبة 38.3%.

الشكل رقم (01): الفئة العمرية للعينة المدروسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS19

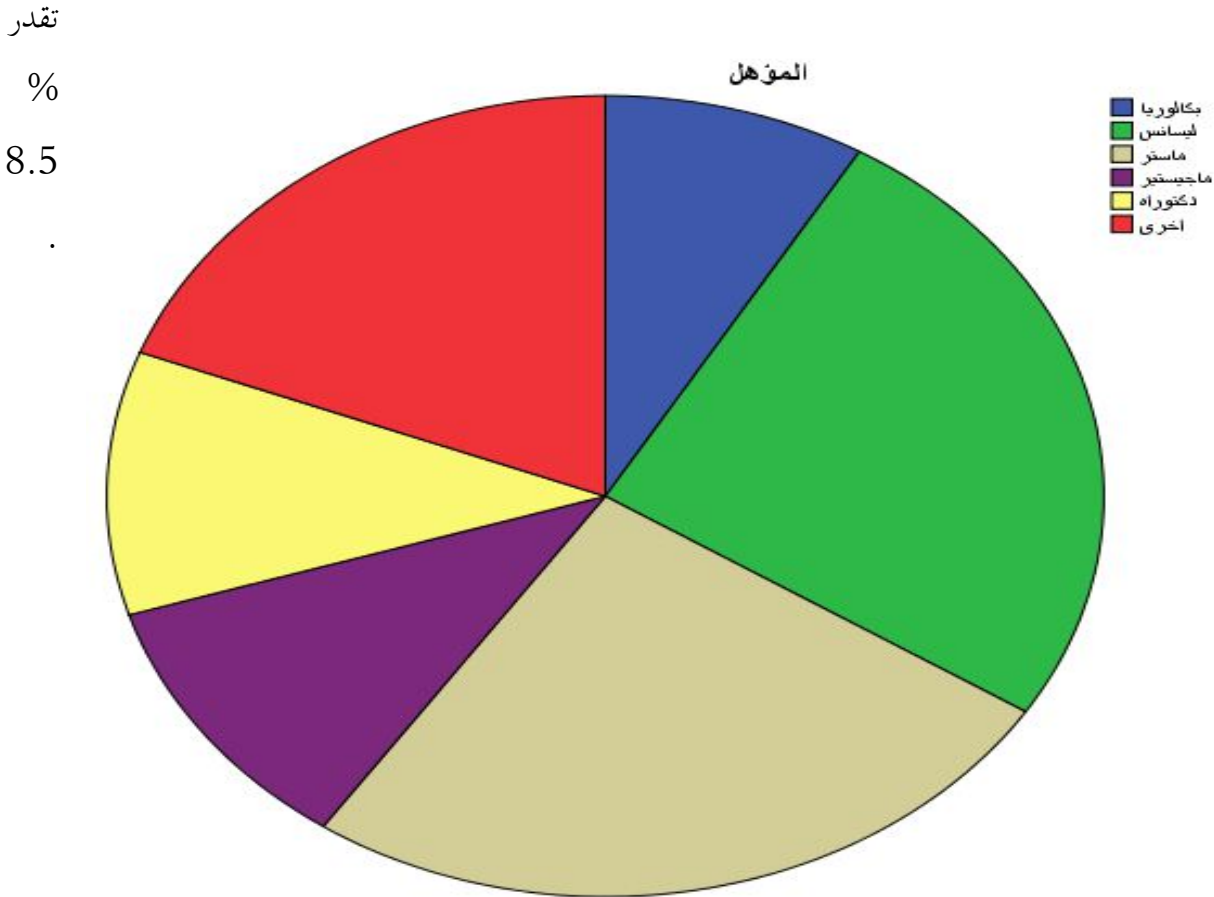
الجدول رقم (05) المؤهل العلمي للعينة المدروسة

النسبة المئوية الصالحة	النسبة المئوية	التكرار	العينة
8.5	8.5	4	بكالوريا
25.5	25.5	12	ليسانس
25.5	25.5	12	ماستر
10.6	10.6	5	ماجستير
10.6	10.6	5	دكتوراه
19.1	19.1	9	مؤهل آخر
100.0	100.0	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS19

تحليل النسب:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤهل العلمي الأكثر إجابة للاستبيان هم الأشخاص الذين يحملون شهادة ليسانس وماستر بنسبة تقدر 25.5% ثم تليها 19.1% بالنسبة للأشخاص الذين لديهم مؤهلات علمية أخرى، تليها أصحاب شهادة الماجستير والدكتوراه بنسبة 10.6% و أقل فئة إجابة للاستبيان هم الأشخاص الذين يحملون شهادة بكالوريا بنسبة



شكل رقم (02): المؤهل العلمي للعينة المدروسة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي PSS19

الجدول رقم (06) مدة النشاط للعينة المدروسة

النسبة المئوية الصالحة	النسبة المئوية	التكرار	العينة
21.3	21.3	10	أقل من 05 سنوات
38.3	38.3	18	من 05 إلى 10 سنة
27.7	27.7	13	من 10 إلى 15 سنة
12.8	12.8.	6	من 15 سنة أكثر
100.0	100.0	47	المجموع

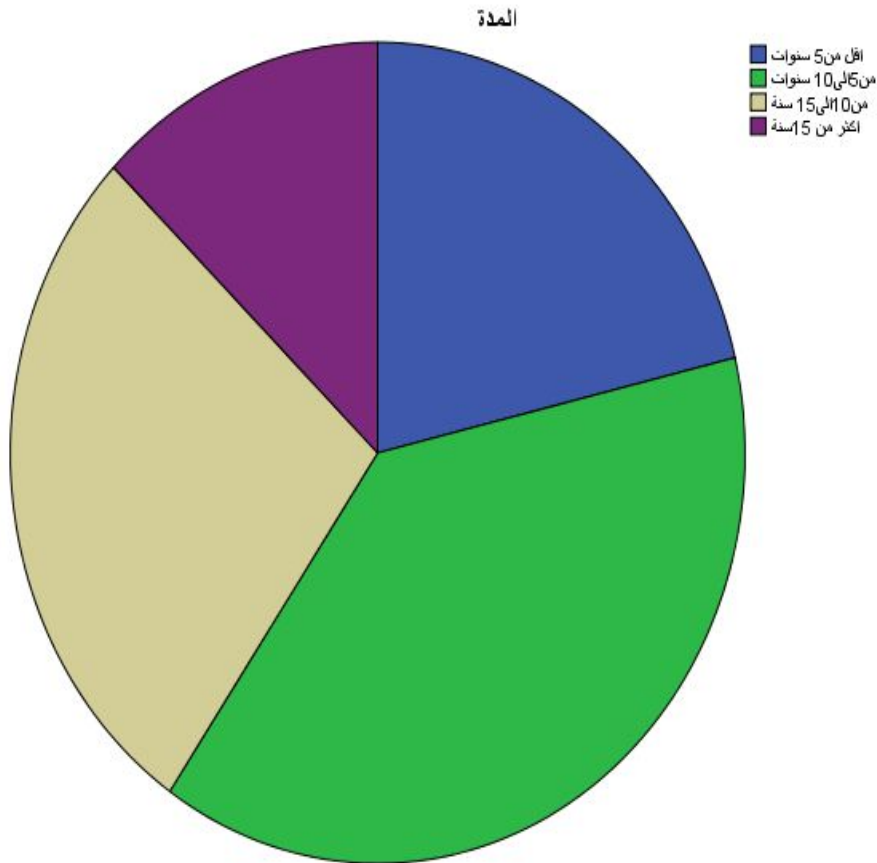
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS19

تحليل النسب:

نلاحظ من خلال الجدول أن ما نسبة 12.8% بالنسبة للأشخاص الذين يزاولون نشاطهم أكثر من 15 سنة، ثم تليها الأشخاص اللذين يزاولون نشاطهم أقل من 05 سنوات بنسبة تقدر 21.3%، ثم ما نسبته 27.7% بالنسبة للأشخاص

الذين يزاولون نشاطهم من 10 إلى 15 سنة، أما الفئة الأكثر إجابة للاستبيان هم الافراد الذين يزاولون نشاطهم من 05 إلى 10 سنوات بنسبة تقدر 38.3%.

الشكل رقم (03): مدة ممارسة النشاط للعينة المدروسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS19

الجدول رقم (07) نوع النشاط للعينة المدروسة

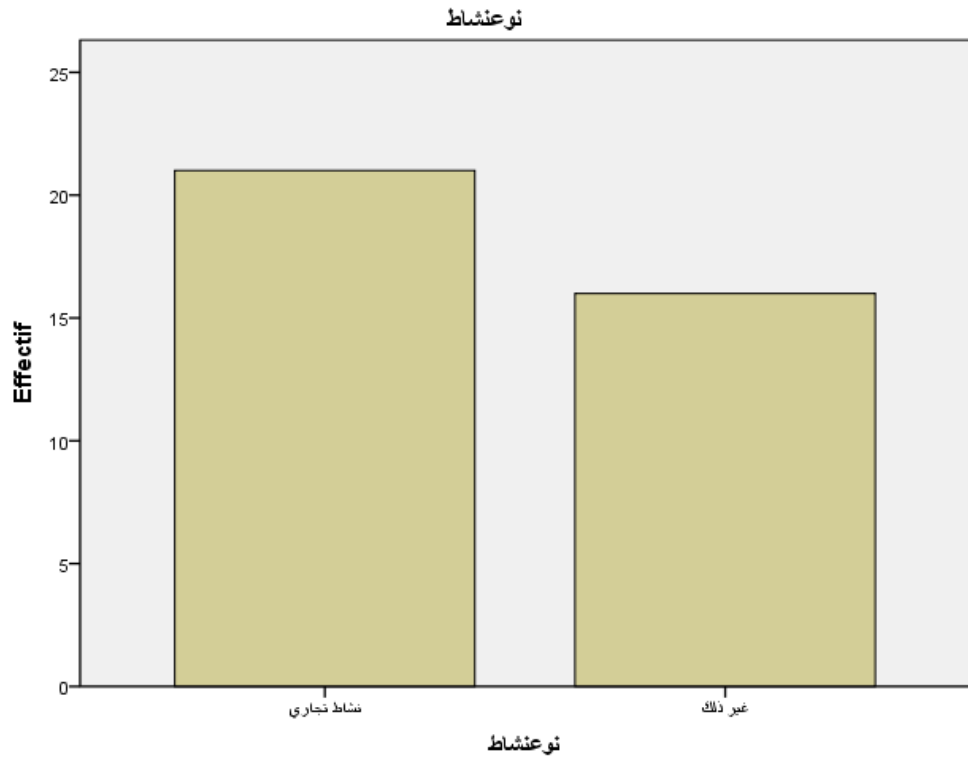
النسبة المئوية الصالحة	النسبة المئوية	التكرار	العينة
55.31	55.31	21	نشاط تجاري
0.0	0.0	0	نشاط صناعي
0.0	0.0	0	نشاط خدماتي
44.60	44.60	26	غير ذلك
100.0	100.0	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS19

تحليل النسب:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن ما نسبته 43.2 بالنسبة للأشخاص الذين يمارسون نشاطات أخرى، أما النسبة الأكثر إجابة للاستبيان هم الافراد الذين يزاولون نشاطات تجارية بنسبة تقدر ب 56.8%.

الشكل رقم (04) نوع النشاط للعينة المدروسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS19

تحليل النسب:

تظهر الجداول في الأسفل لإجابات الافراد على الأسئلة التي تم عرضها عليهم و هذا من أجل التوصل إلى النتائج مبينة على اقتراحاتهم و آرائهم و الذي اعتمدهما على مقياس ' ليكرت الخماسي '

يتكون هذا الاستبيان من 3 محاور كل محور يشمل على عدة أسئلة التي تعكس لنا معرفة رضا المكلف بالضريبة عن الضرائب و مدى شعوره بالعدالة الضريبية ،والتي تعرضنا إليها في الدراسة النظرية و محاولة تطبيقها على ارض الواقع و سنقوم بتوضيح متغيرات من خلال العبارات التالية :

المحور الأول: المعلومات الشخصية

المحور الثاني: 01,02,03,04,05,06,

المحور الثالث: 07,08,09,10,11,12,13,14,15,16,17,18

و من تم كذلك استخراج المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للعبارات التي يتضمنها الاستبيان التي يتضمنها الاستبيان، من أجل التعرف على رضا المكلف بالضريبة عن الضرائب و مدى شعوره بالعدالة الضريبية.

الجدول رقم (08): المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للمحور الثاني

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجموع	العبارة					الرقم
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
			تكرار	تكرار	تكرار	التكرار	تكرار	
			النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	
1.323	3.70	47	17	10	11	7	2	01
			36.2	21.3	23.4	14.9	4.3	
1.169	2.94	47	4	10	20	5	8	02
			8.5	21.3	42.6	10.6	17.0	
1.258	3.36	47	10	12	16	3	6	03
			21.3	25.5	34.0	6.4	12.8	
1.02	2.17	47	0	7	11	12	17	04
			0.0	14.9	23.4	25.5	36.2	
1.222	3.21	47	5	15	17	5	5	05
			10.6	31.9	36.2	10.6	10.6	
1.047	3.77	47	14	13	17	1	2	06

			29.8	27.7	36.2	2.1	4.3
0.870	3.191	47	المجموع الكلي للمحور الثاني				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS19

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه بلغ المجموع الكلي للانحراف المعياري للمحور الثاني 0.870 والمتوسط الحسابي للمحور الثاني 3.919 وهذا ما يدل على درجة استجابة الافراد بدرجة متوسطة.

- يتبين الجدول أعلاه أن معظم فقرات المحور تبين أن: "المشروع الجزائري لا يأخذ بعين الاعتبار ظروف المكلف الشخصية بعين الاعتبار" عند إقرار الضريبة حيث تمت الإجابة على أسئلة هذا المحور بنسب متفاوتة بين موافق وموافق بشدة و محايد و غير موافق و غير موافق بشدة، إذ بلغت نسبة الموافقة على العبارة.

- العبارة الأولى Q₁ " المشروع الضريبي الجزائري لا يأخذ ظروفكم الشخصية على محمل الجد عند إقرار الضرائب " نسبة موافق بشدة 36.2% أما نسبة موافق 21.3% و محايد 23.4% و غير موافق 14.9% و غير موافق بشدة 4.3% وذلك بناء على عينة الدراسة.

- أما العبارة Q₂ "لا تعتبر مواعيد اقتطاع الضريبة متوافقة مع تحقيق العدالة الضريبية" فبلغت نسبة الموافقة بشدة 8.5% أما نسبة الموافقة فبلغت 21.3% في حين بلغت نسبة المحايدة 42.6% أما نسب الغير موافق بلغت 10.6% و نسبة الغير موافق بشدة 17% و ذلك بناء على عينة الدراسة .

- في حين العبارة Q₃ " يشكّل الرسم على القيمة المضافة TVA التي يتحملها المستهلك الأخير ثقلا على المستهلكين بمزيد من التكاليف التي هو في غنا عنها " بلغت نسب الموافقة بشدة 21.3% أما نسب الموافقة 21.5% في حين بلغت نسب المحايدة 34% و بخصوص نسبة الغير موافق 6.4% و نسبة الغير موافق بشدة 12.8% وذلك بناء على عينة الدراسة.

- أما العبارة Q₄ " لا تشكّل الضرائب التي تدفعونها أيّ عبء عليكم " فبلغت نسبة الموافقة بشدّة 0% أما نسبة الموافقة 14.9% في حين بلغت نسبة المحايدة 23.4% أما نسبة الغير موافقة 25.5% و غير الموافقة بشدّة فبلغت 36.2% وذلك بناء على عيّنة الدّراسة.

- أما العبارة Q₅ " ضريبة الدّخل الإجمالي المقتطعة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من دخلكم لها تأثير على قراراتكم عند تسيير شؤونكم المنزلية " بلغت نسب الموافقة بشدّة 10.6% أما نسب الموافقة 31.9% في نلاحظ أن نسبة المحايدة 36.2% أما نسب الغير موافقة 10.6% و الغير موافق بشدّة 10.6% هي الأخرى وذلك بناء على عيّنة الدّراسة.

- أما العبارة Q₆ " يجب إلغاء ضريبة الدخل الإجمالي كليًا على الفئات ذات الدّخل المتدنيّ " فبلغت نسبة الموافقة بشدّة 29.8% أما نسب الموافقة 27.7% في حين بلغت نسب المحايدة 36.2% و بخصوص نسب الغير موافق 2.1% و نسب الغير موافق بشدّة 4.3% وذلك بناء على عيّنة الدّراسة.

كما أنّه حقّق هذا المحور وسطا حسابيًا عامًا قدره 3.191 وهو ما يدلّ على الأهميّة المرتفع للمحور "المشعر الجزائري يأخذ ظروف المكلف الشخصية بعين الإعتبار عند إقرار الضريبة " لدى أفراد العيّنة المستجوبين وبانحراف معياري قدره 0.870 و هو منخفض إذ يعكس درجة انسجام جيّدة في إجابات العيّنة، أمّا على مستوى الفقرات التي تقيس المحور "المشعر الجزائري يأخذ ظروف المكلف الشخصية بعين الإعتبار عند إقرار الضريبة " فإنّ المتوسط الحسابي لها يتراوح ما بين (2.17- 3.77) وبانحراف معياري يتراوح ما بين (1.02-1.32) وهذا ما يدلّ على أنّ جميع فقرات هذا المحور ذات أهميّة مرتفعة لدى العيّنة المستجوبة حيث جاءت العبارة Q₆ "يجب إلغاء ضريبة الدخل الإجمالي كليًا على الفئات ذات الدّخل المتدنيّ" في المرتبة الأولى كأعلى قيمة لموسطها الحسابي البالغ 3.77 وبانحراف معياري 1.047 أمّ في ما يخصّ أدنى قيمة للمتوسط الحسابي كانت العبارة Q₄ "لا تشكّل الضرائب التي تدفعونها أيّ عبء عليكم " بمتوسط 2.17 وانحراف معياري 1.02 و عليه يمكن ملاحظة ما يلي:

- تشكّل الضرائب التي يدفعها الأشخاص الطبيعيين عبء عليهم؛

- يشكّل الرّسم على القيمة المضافة TVA التي يتحمّلها المستهلك الأخير ثقلا على المستهلكين بمزيد من التّكاليف التي هو في غنا عنها.

الجدول رقم (09): المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للمحور الثالث

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجموع	العبارات					الرقم
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
			تكرار	تكرار	تكرار	التكرار	تكرار	
			النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	
1.215	1.96	47	3	5	0	18	21	7
			6.4	10.6	0.0	38.3	44.7	
1.329	2.13	47	4	6	2	15	20	8
			8.5	12.8	4.3	31.9	42.6	
1.436	3.06	47	12	7	6	16	6	9
			25.5	14.9	12.8	34.0	12.8	
1.192	3.40	47	7	21	7	8	4	10
			14.9	44.7	14.9	17.0	8.5	
1.197	3.96	47	21	13	4	8	1	11
			44.7	27.7	8.5	17.0	2.1	
1.317	3.70	47	14	13	7	6	4	12
			36.2	27.3	14.9	12.8	8.5	
1.141	3.79	47	15	16	9	5	2	13
			31.9	34.0	19.1	10.6	4.3	
1.469	3.40	47	12	17	6	2	10	14
			25.5	36.2	12.8	4.3	21.3	
1.299	3.91	47	22	12	2	9	2	15
			46.8	25.5	4.3	19.1	4.3	

1.088	3.77	47	13	19	7	7	1	16	
			27.7	40.4	14.9	14.9			
1.495	2.94	47	9	12	4	11	11	17	
			19.1	25.5	8.5	23.4	23.4		
1.469	3.40	47	17	6	9	9	6	18	
			36.2	12.8	19.1	19.1	12.8		
1.07	3.285	47	المجموع الكلي للمحور الثالث						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS19

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المجموع الكلي للانحراف المعياري للمحور الرابع قدر ب 1.07 و المتوسط الحسابي للمحور الرابع قدر ب 3.285 وهذا ما يدل على استجابة الافراد للاستبيان بدرجة متوسطة.

- يتبين من الجدول أعلاه أن معظم فقرات المحور تبين أنّ " المكلف بالضريبة لا يرى أنّ الضرائب التي يسددها يتم إعادة استخدامها في تهيئة المرافق العمومية وإعادة توزيع الدخل " حيث تمت الإجابة على أسئلة هذا المحور بنسب متفاوتة بين موافق وموافق بشدة و محايد و غير موافق و غير موافق بشدة، إذ بلغت نسبة الموافقة على العبارات كالتالي:

- فالعبارة " Q7 الضرائب التي تدفعونها يعاد استعمالها في تطوير المرافق العمومية " بلغت فيها نسبة الموافقة بشدة 6.4% أمّا نسب الموافق 10.6% أمّا نسبة المحايد 0.0% والغير موافق 38.3% والغير موافق بشدة 44.7% وذلك بناء على عينة الدراسة.

- أما العبارة Q₈ "وظيفة النظام الضريبي الاجتماعية و المتمثلة في إعادة توزيع الدخل في الجزائر محققة" فبلغت فيها نسبة الموافقة بشدة 8.5% أما نسب الموافق 12.8% أما نسبة المحايد 4.3% والغير موافق 31.9% والغير موافق بشدة 42.6% وذلك بناء على عينة الدراسة.

- أما العبارة Q₉ " يتوفر حيكم أو مدينتكم على المرافق العمومية المطلوبة " فبلغت فيها نسبة الموافقة بشدة 25.5% أما نسب الموافق 14.9% أما نسبة المحايد 12.8% والغير موافق 34.0% والغير موافق بشدة 12.8% وذلك بناء على عينة الدراسة.

- أما العبارة Q₁₀ " لا يستفيد الفقراء من خدمات المرافق العمومية مثل المستشفيات بشكل جيد " فبلغت فيها نسبة الموافقة بشدة 14.9% أما نسب الموافق 44.7% أما نسبة المحايد 14.9% والغير موافق 17.0% والغير موافق بشدة 8.5% وذلك بناء على عينة الدراسة.

- أما العبارة Q₁₁ " يجب أن يساهم الأغنياء بشكل أكبر في دفع الضرائب من أجل صالح البلد " فبلغت فيها نسبة الموافقة بشدة 44.7% أما نسب الموافق 27.7% أما نسبة المحايد 8.5% والغير موافق 17.0% والغير موافق بشدة 2.1% وذلك بناء على عينة الدراسة.

- أما العبارة Q₁₂ " يجب أن رفع الضرائب الحالية على الطبقات ذات الدخل المرتفع " فبلغت فيها نسبة الموافقة بشدة 36.2% أما نسب الموافق 27.3% أما نسبة المحايد 14.9% والغير موافق 12.8% والغير موافق بشدة 8.5% وذلك بناء على عينة الدراسة.

- أما العبارة Q₁₃ " إقرار الضرائب على الثروة سيحقق عدالة ضريبية كافية " فبلغت فيها نسبة الموافقة بشدة 31.9% أما نسب الموافق 34.0% أما نسبة المحايد 19.1% والغير موافق 10.6% والغير موافق بشدة 4.3% وذلك بناء على عينة الدراسة.

- أما العبارة Q₁₄ " يجب أن يتم إعادة إصلاح النظام الضريبي الحالي لكي تتحقق العدالة الضريبية " فبلغت فيها نسبة الموافقة بشدة 25.5% أما نسب الموافق 36.2% أما نسبة المحايد 12.8% والغير موافق 4.3% والغير موافق بشدة 21.3% وذلك بناء على عينة الدراسة.

أما العبارة Q₁₅ " انعدام العدالة الضريبية يحفز على التهرب الضريبي " فبلغت فيها نسبة الموافقة بشدة 46.8% أما نسب الموافق 25.5% أما نسبة المحايد 4.3% والغير موافق 19.1% والغير موافق بشدة 4.3% وذلك بناء على عينة الدراسة.

- أما العبارة Q₁₆ " الإعفاءات الضريبية أحد الأسباب التي تدفع الفئات الغير معفاة من الضريبة إلى التهرب الضريبي " فبلغت فيها نسبة الموافقة بشدة 27.7% أما نسب الموافق 40.4% أما نسبة المحايد 14.9% والغير موافق 14.9% والغير موافق بشدة 2.1% وذلك بناء على عينة الدراسة.

- أما العبارة Q₁₇ " بصفة عامة يعتبر النظام الضريبي الجزائري نظاما ضريبيا عادلا " فبلغت فيها نسبة الموافقة بشدة 19.1% أما نسب الموافق 25.5% أما نسبة المحايد 8.5% والغير موافق 23.4% والغير موافق بشدة 23.4% وذلك بناء على عينة الدراسة.

- أما العبارة Q₁₈ " أنتم ترون أنّ الضرائب التي تدفعونها لإدارة الضرائب مرتفعة جداً " فبلغت فيها نسبة الموافقة بشدة 36.2% أما نسب الموافق 12.8% أما نسبة المحايد 19.1% والغير موافق 19.1% والغير موافق بشدة 12.8% وذلك بناء على عينة الدراسة.

- كما أنّه حَقَّق هذا المحور وسطا حسابيا عامًا قدره 3.285 وهو ما يدلّ على الأهمية المرتفع للمحور " المكلف بالضريبة يرى أنّ الضرائب التي يسددها يتم إعادة استخدامها في تهيئة المرافق العمومية و إعادة توزيع الدخل " لدى أفراد العينة المستجوبين وبانحراف معياري قدره 1.07 وهو مرتفع إذ يعكس درجة انسجام غير جيّدة في إجابات العينة، أما على مستوى الفقرات التي تقيس المحور " المكلف بالضريبة يرى أنّ الضرائب التي يسددها يتم إعادة استخدامها في تهيئة المرافق العمومية و إعادة توزيع الدخل " فإنّ المتوسط الحسابي لها يتراوح ما بين (1.96 - 3.96) وبانحراف معياري يتراوح ما بين (1.088 - 1.469) وهذا ما يدلّ على أنّ جميع فقرات هذا المحور ذات أهمية مرتفعة لدى العينة المستجوبة حيث جاءت العبارة Q₁₁ " يجب أن يساهم الأغنياء بشكل أكبر في دفع الضرائب من أجل صالح البلد " في المرتبة الأولى كأعلى قيمة لموسطها الحسابي البالغ 3.96 وبانحراف معياري 1.197 أما في ما يخصّ أدنى قيمة للمتوسط الحسابي كانت العبارة Q₁₄ " الضرائب التي تدفعونها يعاد استعمالها في تطوير المرافق العمومية " بمتوسط 1.96 وانحراف معياري 1.215 و عليه يمكن ملاحظة ما يلي:

- يجب أن يساهم الأغنياء بشكل أكبر في دفع الضرائب من أجل صالح البلد؛

- يجب أن رفع الضرائب الحالية على الطبقات ذات الدخل المرتفع؛

- يجب أن يتم إعادة إصلاح النظام الضريبي الحالي لكي تتحقق العدالة الضريبية.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

الفرع الأول: أسلوب اختبار فرضيات ستودنت

لاختبار فرضيات الدراسة سيتم استخدام اختبار **Tstudent** وذلك لقبول الفرضية أو رفضها حسب المعادلة التالية :

$$y=a_0+a_1x_1+a_2x_2+u$$

Y: المتغير التابع

X₁: المتغير المستقل

A₀: تمثل المتغير التابع عندما تكون قيم المتغيرات تساوي 0

A₁: معامل الانحدار للمتغير المستقل

U: الخطأ العشوائي

اختبار الفرضية الرئيسية

سنحاول من خلال هذا الاختبار أن تبين هل يوجد رضا المكلف بالضريبة الجزائري عن الضرائب التي يسددها لإدارة الضرائب و مدى شعوره بالعدالة الضريبية.

لاختبار الفرضية تم استخدام نموذج Tstudent لتحقيق من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين و الجدول التالي يوضح ذلك.

الفرع الثاني: اختبار فرضيات ستودنت

اختبار Tstudent للمحور الثاني

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
Axe02	47	3,19	,870	,127

Test sur échantillon unique

Valeur du test = 3						
	T	ddl	Sig. (bilatérale)	Différenc e moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
المحور 2	1,509	46	,138	,191	-,06	,45

نلاحظ من خلال الجدول أنّ المحور الثاني بلغ الوزن النسبي 63.82% وهو أكبر من 60% وقدر مستوى الدلالة 0.138 وهو أكبر من 0.05 مما يدل على إيجابية نسبية للمحور، أنّه توجد موافقة نسبية حول المحور من طرف أفراد العينة المدروسة.

اختبار Tstudent للمحور الثالث

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
المحور 4	47	3,29	1,072	,156

Test sur échantillon unique

Valeur du test = 3

	T	Ddl	Sig. (bilatérale)	Différenc e moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
المحور 4	1,826	47	,074	,285	-,03	,60

نلاحظ من خلال الجدول أنّ المحور الثاني بلغ الوزن النسبي 65.7% وهو أكبر من 60% وقدر مستوى الدلالة 0.074 وهو أكبر من 0.05 مما يدل على إيجابية نسبة للمحور، أنّه توجد موافقة نسبية حول المحور من طرف أفراد العينة المدروسة.

خلاصة الفصل:

ختاما وبعد تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة ميدانية على مستوى ولاية عين تموشنت حول رأي المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري ومدى رضاهم عن الضرائب التي يدفعونها إلى إدارة الضرائب ودرجة استفادتهم من المرافق والخدمات العمومية التي تقدمها الدولة لهم، وما يمكننا ملاحظته من النتائج المتحصّل عليها من خلال توزيع الاستبيان على شرائح متنوّعة ومختلفة من المكلفين بالضريبة أنه لدى هؤلاء المكلفين يرون أنّ النظام الضريبي الجزائري يعتبر نظاما لا يتميّز بالعدالة الضريبية. و يمكننا القول أنّ ذلك راجع إلى الظروف الصعبة التي يعيشونها.

الخاتمة العامّة

يتمحور موضوعنا الذي عالجنه من خلال الإشكالية المطروحة " إلى أيّ درجة يحقّق فيها النّظام الجبائي الجزائري العدالة الضّريبية؟" حيث قمنا بمعالجة الإشكالية وفق أسلوب إمراد IMRAD الذي يتكوّن من فصلين (02) اثنين وباستعمال الأدوات و الوسائل المذكورة سابقا.

وقد التمسنا الإجابة حول موضوع إشكالتنا من خلال دراسة ميدانية تمثّلت في توزيع استبيان وزّعناه على عيّنة من المجتمع محاولين معرفة مدى رضا المكلفين عن النّظام الضّريبي المطبّق في الجزائر والضّرائب المفروضة عليهم، إضافة إلى مدى ملائمة الضّرائب التي يفرضها المشرع الجزائري مع ظروف المكلفين بالضّريبة وكون هذه الضّرائب يعاد استخدامها للصّالح العام.

وتحتوي هذه الخاتمة على ملخص عامّ لما رأيناه في الفصلين السابقين، إضافة إلى اختبار صحّة الفرضيات المطروحة في بحثنا وأهمّ النتائج التي توصلنا إليها ثمّ التوصيات المقترحة وأخيرا آفاق الدّراسة.

وقد حاولنا من خلال دراستنا استخلاص ما يلي:

- حاولنا في الفصل الأوّل الإحاطة بمفهوم الضّريبة و خصائصها وأهدافها وأنواع الضّرائب المفروضة في الجزائر كما حاولنا معرفة مفهوم العدالة الضّريبية وأهمّ خصائصها ومحدداتها وآثار انعدامها على الفرد و الدولة على حدّ سواء وغيرها.

- كما حاولنا في الفصل الثّاني معرفة رأي المكلفين بالضّريبة عن النّظام الضّريبي الجزائري و مدى شعور المكلفين بأنّ الضّرائب التي يدفعونها إلى إدارة الضّرائب تعود عليهم بالمنفعة.

وبخصوص صحّة الفرضيات المطروحة سابقا:

وبعد عرض وتحليل مختلف جوانب الموضوع بطوريه التّطري والتطبيقي توصلنا إلى التّائج المرتبطة بالفروض الموضوعه مسبقا كما يلي:

- بالنّسبة للفرضية الأولى: "المشرع الجزائري يأخذ ظروف المكلف الشخصية بعين الإعتبار عند إقرار الضّريبة" نلاحظ أنّ أغلب الفقرات المرتبطة بهذا المحور تبين أنّ المكلفين بالضّريبة في الجزائر يرون أنّ المشرع لا يأخذ ظروف المكلف بالضّريبة على محمل الجد، فلقد اجتمعت آراء معظم أفراد العيّنة المدروسة على أنّ الضّرائب المقطعة مبالغ فيها، حيث لخصت دراستنا للفصل الأوّل إضافة إلى المحور الثّاني من الاستبيان عدم صحّة الفرضية باعتبار التّشريعات الصّادرة من قبل المشرع لا تراعي ظروف المكلفين بالضّريبة.

- بالنسبة للفرضية الثانية: "المكلف بالضريبة يرى أنّ الضرائب التي يسددها يتم إعادة استخدامها في تهيئة المرافق العمومية وإعادة توزيع الدخل" حيث أكدت أغلب الفقرات التي تمّ طرحها على أفراد العينة أنّ المكلفين بالضريبة لا يرون عائدا من دفعهم للضريبة إلى الجهات الحكومية، وذلك يظهر جلياً من خلال تهميش السلطات الحكومية بناء مرافق عمومية يستفيد منها أفراد الشعب خصوصا فيما يتعلق بالبنى التحتية.

فلقد لخصت دراستنا للفصل الأول إضافة إلى المحور الثالث من الاستبيان المطروح عدم صحة هذه الفرضية وذلك بيدوا جلياً في أنّ الضرائب المدفوعة من قبل المكلفين لا يعاد استثمارها بشكل جيد.

وأخيرا ما يمكننا استنتاجه من خلال دراستنا للفرضيتين المذكورتين سابقا يمكننا القول وبكل ثقة أنّ النظام الضريبي الجزائري لا يتحرى تحقيق العدالة الضريبية عند إقرار الضرائب مما يثقل كاهل المكلفين بالضرائب.

أما أهمّ النتائج المتوصل إليها فيمكننا أن نجملها في:

- المشرع الضريبي الجزائري لا يأخذ ظروف المكلف الشخصية على محمل الجد عند إقرار الضرائب؛

- يشكل الرّسم على القيمة المضافة TVA التي يتحملها المستهلك الأخير تنقلا على المستهلكين بمزيد من التكاليف التي هو في غنا عنها؛

- يجب إلغاء ضريبة الدخل الإجمالي كلياً على الفئات ذات الدخل المتدني؛

- الضرائب التي يدفعها المكلف لا يعاد استعمالها في تطوير المرافق العمومية؛

- وظيفة النظام الضريبي الإجتماعية والمتمثلة في إعادة توزيع الدخل في الجزائر غير محققة؛

- يجب أن يساهم الأغنياء بشكل أكبر في دفع الضرائب من أجل صالح البلد.

التوصيات والاقتراحات:

- وجوب إعادة إصلاح النظام الضريبي الجزائري؛

- ضرورة إلغاء ضريبة الدخل الإجمالي كلياً على الفئات ذات الدخل المتدني أو على الأقل رفع المبلغ الخاضع للضريبة إلى أكثر من 30.000 دج؛

- إلغاء الرّسم على القيمة المضافة على السلع الضرورية.

آفاق الدراسة:

لقد قمنا في بحثنا هذا بدراسة شاملة حول مدى تحقّق العدالة الضريبية في الجزائر ومدى رضا المكلفين بالضريبة حول الضرائب المفروضة عليهم، غير أنّنا أخذنا الموضوع بصورة شاملة ولم نأخذ كلّ ضريبة على حدا، لذا نرجوا أن يتمّ تناول هذا الموضوع من هذا الجانب (دراسة كل ضريبة على حدا) وهذا ممّا يسهّل على الباحث التعمّق أكثر في موضوع العدالة الضريبية كون هذا الموضوع أخذ حظًا وافر من قبل الباحثين الأجانب غير أنّه لم ي نل هذا الحظّ من قبل الباحثين الجزائريين. وفي الأخير نرجوا من الله تعالى أن نكون قد وفّقنا إلى الصّواب في إعداد هذه المذكّرة المتواضعة، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

قائمة

المراجع

I. الكتب:

- 1- أحمد عوض، السياسات الضريبية والعدالة الاجتماعية في الأردن، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلومات، 2017.
- 2- باهر محمد عتلم، اقتصاديات المالية العامة، مركز جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
- 3- حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 4- حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992.
- 5- حميد بوزيدة، جباية المؤسسات دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة الرسم على القيمة المضافة: دراسة نظرية وتطبيقية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2010 .
- 6- خالد سعد زغلول حلمي، إبراهيم الحمود، الوسيط في المالية العامة، الطبعة الثانية، دار الحنين للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2002.
- 7- الشيخ رياض، المالية العامة في الرأسمالية والاشتراكية: دراسة في الاقتصاد العام والتخطيط المالي، دار النهضة العربية القاهرة، 1966.
- 8- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي (الاقتصاد المالي)، الدار الجامعية، الإسكندرية.

II. رسائل ماجستير ودكتوراه:

- 9- أيمن جرادات، أثر التعديلات التي تمت على قانون ضريبة الدخل خلال عامي 2014 و2015 على تشجيع الاستثمارات وتحقيق العدالة الضريبية، أطروحة مذكرة شهادة الماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين، 2017.
- 10- بلوفي عبد الحكيم، ترشيد نظام الجباية العقارية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012.
- 11- ثابتي خديجة، دراسة تحليلية حول الضريبة و القطاع الخاص "دراسة حالة ولاية تلمسان"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011/2012.

- 12- جميل كاظم جميل بني فضل، دور محكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل الفلسطينية في تحقيق العدالة الضريبية، مذكرة الماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2018.
- 13- حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة حالة مؤسسة بن حمّادي لصناعة أكياس التغليف POLYBEN، مذكرة ماجستير في علوم التجارة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2006/2005.
- 14- دعاء أحمد جمعة عبد الدايم، أثر الإعفاءات الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية في النظم الضريبية (الدخل، القيمة المضافة، الأملاك) المطبقة في فلسطين، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين، 2018.
- 15- دعاء محمد جمعة عبد الدايم، أثر الإعفاءات الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية في النظم الضريبية (الدخل، القيمة المضافة، الأملاك) المطبقة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين.
- 16- رجاشة عبد المجيد، تقييم الإصلاح الجبائي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-1، 2018-2019.
- 17- رحمة نابتي، النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر و الفكر المالي الإسلامي-دراسة مقارنة-، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013-2014.
- 18- زياد أحمد علي عرباسي، العدالة الضريبية من وجهة نظر أرباب الصناعات الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية، مذكرة شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008.
- 19- زياد أحمد علي عرباسي، العدالة الضريبية من وجهة نظر أرباب الصناعات الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية، مذكرة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية نابلس، كلية الدراسات العليا، الجامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008.
- 20- سعيد التوم إسماعيل محمد، الربط الضريبي وأثره على عدالة النظام الضريبي بالسودان، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل (دراسة تحليلية)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2009.

- 21- سمر عبد الرحمن محمد الدحلة، النظم الضريبية بين الفكر المالي المعاصر و الفكر المالي الإسلامي "دراسة تحليلية مقارنة"، مذكرة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، 2004.
- 22- شريف محمد، السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009-2010.
- 23- شريف محمد، السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009-2010.
- 24- العاقر جمال الدين، التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الإقتصادي-دراسة حالة بلدان المغرب العربي-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2009/2008.
- 25- عبد الكريم بيشي، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988-2011)، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014.
- 26- عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية و دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، مذكرة دكتوراه في علوم الاقتصاد، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016.
- 27- فنغور عبد السلام، تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ إصلاحات 1992 : تقييم و آفاق، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2016/2017.
- 28- محمد عبد الفتاح حسين صالح، العوامل المساهمة في زيادة حجم عائدات السلطة الفلسطينية من ضريبة القيمة المضافة، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2007.

- 29- محمود جّام، النّظام الضّريبي و آثاره على التّمنية الاقتصاديّة-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التّسيير، كليّة العلوم الاقتصاديّة و علوم التّسيير، جامعة محمود منتوري قسنطينة، 2009-2010.
- 30- محمود نمر توفيق مهاني، أثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الإيرادات الضريبية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، كليّة التّجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2010.
- III. مجالات علميّة:
- 31- أم.د. حسين عاشور جبر العتابي، التخطيط للحد من ظاهرة التهرب الضريبي من خلال عدالة توزيع الأعباء الضريبية على المكلفين (بحث تطبيقي في الهيئة العامّة للضرائب في العراق)، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والماليّة، جامعة بغداد وفيصل سرحان عبود العزاوي كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالى، مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد 13 العدد 44 الفصل الثالث 2018.
- 32- أندرو جويل، ماريو منصور، بريثا ميترا، كارلوس درالفيس، العدالة الضريبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2015.
- 33- دراسة يوسف قاشي، إشكالية تحقيق العدالة في النّظم الضّريبيّة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، كليّة العلوم الاقتصاديّة والعلوم التّجاريّة وعلوم التّسيير، جامعة البويرة، مجلة الإدارة والتّمنية للبحوث والدراسات، العدد العاشر.
- 34- عبد الجليل بدوي، النّظام الجبائي ودوره في قيام العدالة الاجتماعيّة، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعيّة، 2014
- 35- غالم عبد الله، قشاري يسمينة، ورقة بحث حول العدالة الضّريبيّة ودورها في تطوير الجبائيّة المحليّة في الجزائر، جامعة بسكرة، يناير 2019.
- 36- م.م. عماري غازي إبراهيم، قصي جدعان مهدي التّيمي، سبل تفعيل التكامل في نظم الرقابة لتحقيق العدالة الضّريبيّة "ضريبة الإستقطاع المباشر" دراسة تحليلية للبيانات الماليّة في بعض دوائر الدّولة الممولة مركزيا، مجلة الإدارة والاقتصاد السنة الحادية والأربعون - العدد مئة وستة عشر-2018.
- 37- م.م. علاء حسين علوان، تقويم تحقيق العدالة الضّريبيّة في طرق وأساليب تقدير ضريبة الدّخل، دراسة تطبيقية في الهيئة العامّة للضرائب، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الأوّل لعام، كلية إقتصاديات الأعمال، مجلة دراسات محاسبية ومالية جامعة النهدين، العراق، 2018.

- 39- ميس مشتاق عبد الأئمة قنبر، بكر إبراهيم محمود، أهمية تحقيق عدالة التحاسب الضريبي في جذب الإستثمارات الأجنبية، مجلّة دراسات ماليّة ومحاسبية المجلد الثالث العدد الـ 40، 2017.
- 40- ناصر عبد الكريم، العدالة الضريبية والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، شبكة المنظمات الغير الحكومية العربية وشبكة التنمية والمؤسسات الشريكة لها، ديسمبر 2018.
- 41- نبيل عبدو، السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية في لبنان: الحاجة إلى نظام ضريبي عادل، شبكة المنظمات العربية الغير حكومية للتنمية، 2017.
- 42- نصر عبد الكريم وفراس جاير، مؤشر العدالة الضريبية، منشورات مفتاح، الطبعة الأولى، 2018.
- IV. القوانين والتشريعات:
- 43- المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، الجزائر، نشرة 2013.
- V. مراجع باللّغة الفرنسيّة:
- 44- Xavier Vandendriessche, **Finances Publiques**, 7^{ème} édition, Édition Facompo, France, 2008.
- 45- Michel Forcé, Maxime Baroudi, Les Français et la justice fiscale, École normale supérieure de Paris, Revue de l'OFCE, 2013.
- VI. مواقع الويب:
- 46- <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/21-2014-05-14-10-16-29/1325-2018-215453>

الملاحق



المركز الجامعي بلحاج بوشعيب بعين تموشنت
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



سيدتي، سيدي تحية طيبة وبعد:

في إطار إعداد مذكرة نيل شهادة الماستر، يسرنا أن نضع في أيديكم هذا الاستبيان و الذي يتناول دراسة علمية تخصّ الضريبة في الجزائر تحت عنوان: "العدالة الضريبية¹ وفق التشريع الجزائري"، يهدف هذا الاستبيان إلى معرفة رضا المكلف بالضريبة الجزائري عن الضرائب التي يسددها للإدارة الضرائب ومدى شعوره بالعدالة الضريبية وهل يجد المكلف بالضريبة أنّ الضرائب التي يدفعها تعود عليه بالمنفعة. إنّ كلّ المعلومات التي تدلون بها في هذا الاستبيان ستبقى سرّية و لا يمكن لأيّ جهة الحصول عليها أيّا كانت.

و في الأخير نشكركم جزيل الشكر على مساهمتكم في مساعدتنا في إعداد هذا البحث العلمي و نسأل الله العليّ القدير أن يجعله في ميزان حسناتكم.

إعداد الطالب: علي شلابي

تحت إشراف الأستاذ: عمر جعفري

¹ هي سمة من سمات النظام الضريبي والمراد بها توزيع الضرائب بين المكلفين بصورة عادلة حيث لا يشعر دافعوها بالظلم عند سدادها لإدارة الضرائب، و ذلك يتم عبر مجموعة من الاستراتيجيات المالية والتي تنظم الطرق المتبعة في تطبيق النظام الضريبي وبعبارة أخرى هي الإنصاف عند توزيع العبء الضريبي بين المكلفين حيث يقوم كلّ فرد داخل المجتمع بتسديد مستحقّاته من الضرائب حسب قدرته التكاليفية ويعتبر هذا المفهوم من أهمّ الركائز التي يستند إليها عند إنشاء النظام الضريبي بصفة عامة والإخلال بهذا المفهوم ينتج عنه آثارا سلبية على الكلفين بالضريبة من جهة وعلى إدارة الضرائب من جهة أخرى.

المحور الأول: معلومات شخصية

1- السن: أقل من 30 سنة من 30 سنة إلى 35 سنة

من 35 سنة إلى 40 سنة أكثر من 45 سنة

2- المؤهل العلمي: بكالوريا ليسانس

ماجستير ماستر

دكتوراه أخرى.....

3- ما هي مهنتكم الحالية؟

.....

4- منذ متى و أنتم في نشاطكم هذا؟

أقل من (5) سنوات من (5) سنوات إلى (10) سنوات

من (10) سنوات إلى (15) سنة أكثر من (15) سنة

6- ما هو اسم مؤسستكم (إن وجدت)؟

.....

5- ما هو نوع نشاطكم؟

نشاط تجاري نشاط صناعي

نشاط خدماتي غير ذلك.....

المحور الثاني: المشرع الجزائري يأخذ ظروف المكلف الشخصية بعين الإعتبار عند إقرار الضريبة

الرقم	السؤال	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	المشرع الضريبي الجزائري لا يأخذ ظروفكم الشخصية على محمل الجد عند إقرار الضرائب					
2	لا تعتبر مواعيد اقتطاع الضريبة متوافقة مع تحقيق العدالة الضريبية					
3	يشكل الرسم على القيمة المضافة TVA التي يتحملها المستهلك الأخير ثقلا على المستهلكين بمزيد من التكاليف التي هو في غنا عنها					
4	لا تشكل الضرائب التي تدفعونها أي عبء عليكم					
5	ضريبة الدخل الإجمالي المقتطعة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من دخلكم لها تأثير على قراراتكم عند تسيير شؤونكم المنزلية					
6	يجب إلغاء ضريبة الدخل الإجمالي كلياً على الفئات ذات الدخل المتدني					

المحور الثالث: المكلف بالضريبة يرى أنّ الضرائب التي يسددها يتم إعادة استخدامها في تهيئة المرافق العمومية وإعادة توزيع الدخل.

الرقم	السؤال	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
7	الضرائب التي تدفعونها يعاد استعمالها في تطوير المرافق العمومية					
8	وظيفة النظام الضريبي الإجتماعية والمتمثلة في إعادة توزيع الدخل في الجزائر محققة					
9	يتوفر حيّكم أو مدينتكم على المرافق العمومية المطلوبة					
10	لا يستفيد الفقراء من خدمات المرافق العمومية مثل المستشفيات بشكل جيد					
11	يجب أن يساهم الأغنياء بشكل أكبر في دفع الضرائب من أجل صالح البلد					
12	يجب أن ترفع الضرائب الحالية على الطبقات ذات الدخل المرتفع					
13	إقرار الضرائب على الثروة سيحقق عدالة ضريبية كافية					
14	يجب أن يتم إعادة إصلاح النظام الضريبي الحالي لكي تتحقق العدالة الضريبية					

					انعدام العدالة الضريبية يحفز على التهرب الضريبي	15
					الإعفاءات الضريبية أحد الأسباب التي تدفع الفئات الغير معفاة من الضريبة إلى التهرب الضريبي	16
					بصفة عامة يعتبر النظام الضريبي الجزائري نظاما ضريبيا عادلا	17
					أنتم ترون أنّ الضرائب التي تدفعونها لإدارة الضرائب مرتفعة جداً	18